وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم التجارية
تخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبين:

- مريم لكحالي
- عقبة عبد الكبير

الموضوع

مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية

دراسة عينة من محافظي الحسابات

لجنة المناقشة:

أ.د. لخضر عزي	جامعة المسيلة	رئيســـا
د. إسماعيل سبتي	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
أ. رابح طويرات	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

:﴿فأمّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ﴾

الرّعد/16

:﴿قَالُوْا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ﴾

البقرة/31

إهداء وشُكر

شـكر وعرفان

قال الله تعالى: ﴿نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم﴾

سورة يوسف /66.

رب أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا وأن نعمل صالحا ترضاه وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين.

نحمد الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم وأعطانا من القوة والمقدرة ما نحتاج به إليه للوصول.

ونصل ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، صاحب الخلق العظيم

محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بالشكر

إلى كل من ساعدنا في إتمام هذه الدراسة ونخص بالذكر منهم

الدكتور سماعيل سبتي؛

إلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة أو دعوة صادقة.

الإهداء

إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما؛

إلى إخوتي وأخواتي؛

إلى جميع الأصدقاء؛

إلى أستاذي عشور البشير؛

إلى كل طاقم عمل شركة أ سي أ عشور.

عقبة

الإهداء

إلى من أدين لها بكل لحظة من عمري ...

أمي الحبيبة؛

إلى مصدر فخري وعزّتي،

إلى من شق بي حتى أسير في الطريق الذي أريد،

إلى القلب الكبير... أبي العزيز؛

أهدي كل الشكر والامتنان إلى كل من ساندني ودعمني من أهلي وصديقاتي وأصدقائي، وأسأل الله لهم دوام الصحة والعافية.

مـــريـــم

فهرس المحتويات

البيـــان	الصفحة
شكر وعرفان	II
الإهداء	V
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول، الأشكال والملاحق	
مقدمة عامة.....	أ ـ هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية وواقع محافظة الحسابات في الجزائر	
تمهيد	7
المبحث الأول: التأصيل العلمي للمراجعة الخارجية	8
المطلب الأول: ماهية المراجعة الخارجية	8
المطلب الثاني: فروض المراجعة الخارجية وأهدافها	11
المطلب الثالث: تقارير المراجعة الخارجية	13
المبحث الثاني: واقع محافظة الحسابات في الجزائر	16
المطلب الأول: محافظة الحسابات في الجزائر مبادئ وقواعد سلوك المهنة	16
المطلب الثاني: المبادئ الأخلاقية والقانونية لمحافظة الحسابات	18
المطلب الثالث: عموميات حول الأخطاء والغش	20
المبحث الثالث: مسؤولية محافظ الحسابات في مراجعة القوائم المالية	23
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	23
المطلب الثاني: مخاطر الأخطاء والغش	24
المطلب الثالث: مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش	26
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لمسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش	
تمهيد	33
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية	34
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	34
المطلب الثاني: أداة الدراسة	35
المطلب الثالث: البرنامج والأدوات المستخدمة	37

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة	**38**
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج البيانات العامة	**38**
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج فرضيات الدراسة	**43**
خلاصة	**51**
الخاتمة العامة	**53**
قائمة المراجع	**58**
قائمة الملاحق	**63**

فهرس الجداول و الأشكال والملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصحفة
01	مقارنة بين أنواع المراجعة الخارجية	12
02	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	34
03	مقياس ليكارت الخماسي	35
04	عناصر الاستبيان	36
05	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	38
06	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي	39
07	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	41
08	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار الدلالة t الخاص بالمحور الأول	43
09	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي في المحور الثاني	47
10	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي في المحور الثالث	49

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مثلث الغش	21
02	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	39
03	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي	40
04	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	42
05	المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية الخاصة بالمحور الأول	44
06	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي في المحور الثاني	47
07	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي في البعد الثالث	49

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	استمارة الاستبيان	63
2	مخرجات برنامج spss	69

مقدمة عامة

تمهيد

تتصاعد في عصرنا الحاضر أهمية القوائم المالية المنشورة، كمصدر للمعلومة بالنسبة للمستثمرين والمقرضين وغيرهم من الفئات المستخدمة لهذه القوائم في اتخاذ القرارات المالية، وتتصاعد في الوقت ذاته وتيرة الأخطاء والغش في البيانات المالية لتلك القوائم.

نظرًا لتصاعد وتيرة الأخطاء والغش في القوائم المالية، فقد كانت النتائج هي فضائح مالية اجتاحت الكثير من الشركات سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الدول، أثارت هذه الفضائح مخاوفاً حول الدور الذي تقدمه القوائم المالية وكذلك مسؤولية محافظ الحسابات في مراقبة ومتابعة العمليات المالية وخاصة بعدما أحدثه تأثير تلك الأحداث على مهنة المراجعة، حيث تسببت في إضعاف مصداقية محافظي الحسابات وأساءت إلى سمعتهم، وترتب على هذه الأحداث تزايد الضغوط على المهنة مصحوبا بالتساؤل عن مسؤولية محافظ الحسابات تجاه اكتشاف الأخطاء وأيضا الغش بعد أن أجمعت معظم الآراء بأنه يُعد السبب الأساسي للانهيارات المفاجئة للعديد من الشركات الكبرى، ولعل من أهم آثارها انهيار مكتب آرثر أندرسون Arther Anderson أحد أكبر مكاتب المحاسبة. قد تعددت القضايا المرفوعة أمام المحاكم من قبل المستثمرين بحجّة إصابتهم بأضرار ناتجة عن إهمال وتقصير في أداء محافظي الحسابات.

أصبحت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بحاجة ملحة إلى خدمات محافظي الحسابات، إذ توجب على الجهة التي تؤدي هذه الخدمة أن تعي ثقل المسؤولية المنوطة بها في سبيل حماية الملكية وضمان صدق المعلومة. حيث يجب على محافظ الحسابات أن يكون ملما ومتلقيا لتكوين علمي عالي، ومتميز ويجري تربصا مهنيا ملائما لطبيعة المهنة وكافيا من حيث اكتساب الخبرة الضرورية للممارسة العملية وأن يلتزم بدقة فائقة بالضوابط والمعايير المحلية والدولية التي تحكم مهنة المراجعة.

أولا. طرح الإشكالية

مدى مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية ؟

يُشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى وهي كالآتي:

1. ما هي العلاقة بين الرأي الذي يبديه محافظ الحسابات وبين واقع القوائم المالية ؟
2. هل محافظ الحسابات مسؤول عن اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية ؟
3. هل تنتهي مهمة محافظ الحسابات بعد إصداره لتقريره ؟

ثانيا. الفرضيات

للإجابة على هذه الإشكالية ومجموعة الأسئلة الفرعية أعلاه؛ تم وضع الفرضيات التالية:

1. وجود أخطاء أو غش يؤثر على رأي محافظ الحسابات في القوائم المالية؛
2. محافظ الحسابات شخص مهني مسؤول ومؤهل لاكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية؛
3. لا تنتهي مهمة محافظ الحسابات بتاريخ اصدار التقرير.

ثالثا. أهمية الدراسة

إن هذه الدراسة تكتسي أهمية معتبرة كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع المطروحة اليوم في الساحة الاقتصادية خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية كبيرة، كان لها أثر واضح على أهمية ومكانة ودور محافظ الحسابات هذا من جهة، ومن جهة أخرى من زيادة واستمرار الجدل حول مسؤولية محافظ الحسابات حيال ايجاد الخطأ واكتشاف الغش والعوامل المؤثرة على تلك المسؤولية وما يُنتظر من المهنة وبالأخص فيما يتعلق بتحقيق توقعات المجتمع.

رابعا. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة أساسًا إلى الإجابة على الأسئلة الواردة في إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات المتبناة، بالإضافة إلى:

- التعرف على الخلفية العامة لمحافظي الحسابات؛
- تحليل طبيعة الأخطاء وأنواعها وأساليب الغش وكيفية اكتشافه من قبل محافظ الحسابات؛
- الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية المتعلقة بأداء محافظ الحسابات؛
- تقييم مدى ادراك محافظي الحسابات لمسؤولياتهم تجاه اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية.

خامسا. أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع لمجموعة من الاعتبارات الشخصية والموضوعية تتمثل في:

- اهتمامنا بهذا الموضوع يعود إلى أنه يتوافق وتخصصنا وتطلعنا، ورغبتنا في التعمق في مجال مهنة محافظة الحسابات؛
- تناوُل هذا الموضوع لفتح مجال البحث فيه مستقبلا؛
- الرغبة في التطرق إلى مثل هذا الموضوع، لمعرفة ما يحيط بمحافظي الحسابات وكيفية سير عملية المراجعة؛

- طبيعة تخصص المجال الدراسي؛
- التعرف على واقع التطبيق حتى تتم الاستفادة واكتساب الخبرة.

سادسا. المنهج المتبع

تستدعى طبيعة الدراسة أن يكون المنهج المستخدم:

- الوصفي: وذلك من أجل عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة لمجال البحث؛
- الاستقرائي: الذي يقوم على استقراء الدراسات السابقة وتحليل تلك الدراسة التي تناولتها الاصدارات المهنية المتعلقة بمسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في التقارير المالية في ظل معايير وإجراءات المراجعة؛

كما سيتم استعمال أسلوب استمارة استبيان تقدم للعينة المختارة من مكاتب محافظي الحسابات على مستوى كل من ولاية المسيلة و ولاية برج بوعريريج.

ثامنا. الدراسات السابقة

يتم الاعتماد في هذا البحث على مجموعة دراسات السابقة التالية:

- دراسة أمال بن يخلف، **المراجعة الخارجية في الجزائر. دراسة حالة تطبيقية لشركة قابضة عمومية،** مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001-2002.

اهتمت الباحثة من خلال هذه الدراسة بتسليط الضوء على النواحي الفنية والعملية لمهنة المراجع الخارجي في الجزائر، وقد خلُصت الدراسة إلى أن عمل المراجع الخارجي يعتبر عمل مهم وضروري حيث يعطي الصفة القانونية للعمليات المالية والمحاسبية التي تقوم بها المؤسسة، كما تسمح هذه العملية للمساهمين بالتحقق من صحة المركز المالي للمؤسسة محل المراجعة وأن المراجعة القانونية هي عملية إجبارية للمؤسسة.

- عمر شريقي، **التنظيم المهني للمراجعة،** أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.

تناولت هذه الدراسة مقارنة للتنظيم المهني للمراجعة في ثلاث بلدان تربطها العديد من الخصائص التاريخية والاقتصادية وهي الجزائر وتونس والمملكة المغربية، وقد تمت المقارنة من خلال عناصر التنظيم المهني للمراجعة المتمثلة في:

الاطار العام للممارسة المهنية؛ الهيئات المهنية المشرفة على التنظيم؛ معايير المراجعة؛ دستور وآداب سلوك المهنة. وعلى ضوء الدراسة المقارنة لعناصر التنظيم المهني للمراجعة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، فقد تم التوصل إلى أن التنظيم الحالي للمهنة في الجزائر لا يتوفر على العديد من الخصائص المتطلبات الكفيلة بنجاح وتطور المهنة، وقد قدم البحث مساهمة لتطوير التنظيم المهني للمراجعة في الجزائر مما يسمح بالارتفاع بمستوى المهنة وأهدافها.

سابعا. الخطة المتبعة

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين الأول نظري والثاني ميداني، يتم التحدث في الفصل الأول عن الاطار النظري للمراجعة الخارجية وواقع محافظة الحسابات في الجزائر بداية بالتأصيل العلمي للمراجعة الخارجية إلى محافظة الحسابات في الجزائر، ثم مسؤوليته عن اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية.

خصص الفصل الثاني للدراسة الميدانية ونتائج اختبار صحة الفرضيات والتي كانت عبارة عن عينة من محافظي الحسابات بهدف إسقاط ومعرفة مدى فعالية هذا الأخير في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية.

الفصل الأول

الإطار النظري للمراجعة الخارجية وواقع محافظة الحسابات في الجزائر

1) التأصيل العلمي للمراجعة الخارجية.
2) واقع مهنة محافظة الحسابات في الجزائر.
3) مسؤولية محافظ الحسابات عن مراجعة القوائم المالية واكتشاف الأخطاء والغش فيها

تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي العديد من التغيرات العالمية السريعة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، ومع ظهور كل تلك التطورات، خاصة ما يتعلق بالتطور العلمي الذي به تغيرت كل الأفكار والمبادئ الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك، فقد تطور عمل المراجع من التقييم الإجمالي لصدق وعدالة القوائم المالية التي تنشرها المؤسسة إلى محاولة اكتشاف الأخطاء والغش، وقد كان تطور المراجعة موازيا لتطور المحاسبة نظرا لكون المراجعة تنصب على ما تُنتجه المحاسبة من معلومات مالية ففي أعقاب عصر النهضة وانتشار ما يسمى انفصال الملكية عن التسيير، لم يعد للمالك أي دخل في تسيير المؤسسة بل له الحق في تعين شخص مستقل محايد يمثله في مراجعة حسابات المؤسسة، وهذا ما أدى إلى ظهور مهنة محافظة الحسابات.

نظرا لأهمية هذه الأخيرة؛ حرص المشرع الجزائري على التنظيم المحكم لها ليكون الأداء فعال.

مما سبق تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التأصيل العِلمي للمراجعة الخارجية

المبحث الثاني: واقع محافظة الحسابات في الجزائر

المبحث الثالث: مسؤولية محافظ الحسابات عن مراجعة القوائم المالية واكتشاف الأخطاء والغش فيها

المبحث الأول: التأصيل العلمي للمراجعة الخارجية

مع التطور الكبير الذي عرفته المناحِ الاقتصادية وتزايد التحديات العالمية التي تواجه مؤسسات الأعمال اليوم، نتيجة لذلك كان أمرا ملحا وحتميا للمؤسسات الحديثة المحافظة على الموارد المتاحة وتزايدت الحاجة إلى الحماية المالية، فكانت المراجعة الخارجية هي الوسيلة الوحيدة المناسبة لتصحيح الانحرافات ورسم السياسات المستقبلية الفعالة واتخاذ القرارات المناسبة.

يُعرض في هذا المبحث عموميات حول المراجعة الخارجية، من حيث ماهيتها وتطورها التاريخي خصائصها وأهدافها، وأخيرا تقارير المراجعة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية المراجعة الخارجية

تم الإلمام في هذا المطلب على التطور التاريخي للمراجعة الخارجية وتعريفها.

أولا. التطور التاريخي للمراجعة الخارجية: [1]

لم تظهر المراجعة إلا بعد ظهور المحاسبة، وأول من عرّف المراجعين هم قدماء المصريين واليونانيين الذين استخدموها من أجل التأكد من صحة الحسابات العامة حيث كان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المسجلة بالدفاتر والسجلات للتأكد من سلامتها وخلوها من التلاعب والأخطاء وإثبات صحة عمليات التسجيل، ومع مرور الزمن تطورت المراجعة شأنها في ذلك شأن كافة المناح العلمية والمهنية التي تتطور وتتقدم بمرور الزمن.

لذلك سيتم تلخيص أهم المراحل التي مرت بها المراجعة كالآتي:

المرحلة الأولى: من العصر القديم حتى 1500 ميلادية

[2]عرفت هذه المرحلة ظهور المراجعة، وكان الهدف منها هو الوصول إلى الدقة ومنع أي تلاعبات أو غش في الدفاتر المحاسبية، وتميزت هذه الفترة بممارسة المراجعة عن طريق الاستماع.

[1] كمال عبد السلام علي، **أصول علم المراجعة**، المنصورة، مصر، 2004، ص12.

[2] صالحي محمد، **التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة**، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2016، ص37.

المرحلة الثانية: الفترة بين 1500 و1850 ميلادية

[1]لم يتغير هدف المراجعة خلال هذه الفترة، غير أنها شهدت ما يسمى بانفصال الملكية عن التسيير، هذا ما زاد من الحاجة للمراجعين، ورغم ذلك بقيت ممارسة المراجعة بصفة تفصيلية.

المرحلة الثالثة: الفترة بين 1850 و1920

[2]غداة الثورة الصناعية وكنتيجة لحالة الفوضى التي عرفتها الأسواق خلال تلك الفترة ارتفعت نسبة الفشل المالي، وتزايدت الحاجة إلى الحماية المالية، فكانت المراجعة هي الوسيلة المناسبة لتدارك ذلك، نُصّ عليها صراحة في قانون الشركات الإنجليزي سنة 1862. غير أن الهدف منها لم يتغير وظل متمثلا في اكتشاف الأخطاء والغش.

المرحلة الرابعة: الفترة بين 1920 و1960

[3]كساد العديد من المؤسسات الاقتصادية بسبب السياسة التضليلية، ولإعادة الثقة إلى السوق كان من الضروري فرض نظام لمراجعة الحسابات في إطار تنظيم يسمح بمعرفة ما هو مطابق للقواعد المعمول بها وقع ذلك أن لجأ المساهمون والمقرضون إلى القضاء لمساءلة المحاسب والمراجع.

المرحلة الخامسة: الفترة من 1960 إلى يومنا هذا

[4]نتيجة لتنامي حجم المؤسسات متعددة الجنسيات وتعاظم دورها على مستوى الاقتصاد العالمي، فإن أهداف المراجعة توسعت لتشمل التأكد من تطبيق واحترام الإجراءات والقوانين المعمول بها من طرف الإدارة العليا للمؤسسة إلى فروعها ووحداتها، وكان الهدف منها في هذه الفترة هو الحد من الغش وضمان سلامة التسجيلات المحاسبية، وبالتالي الوصول إلى قوائم مالية تعبر بصدق عن واقع نشاط المؤسسة من كافة النواحي الجوهرية.

---

[1] محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير المالية الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، رسالة ماجستير، العلوم التجارية، جامعة الجزائر3 ،الجزائر، 2010-2011، ص3.

[2] صالحي محمد، **مرجع سابق**، ص38.

[3] رقيق بن عيسى، **التدقيق المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية ومعايير التقارير المالية الدولية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، مالية ومحاسبة، جامعة المدية، الجزائر، 2009-2010، ص28.

[4] صالحي محمد، **مرجع سابق**، ص39.

ثانيا. مفهوم المراجعة الخارجية:

قبل التطرق إلى التعريف وجب أولًا الإلمام بمعرفة معنى المصطلح وأصوله.

تعريفها لغويًا: [1]

إن كلمة مراجعة أو تدقيق "Auditing" مشتقة من الكلمة اللاّتينية "Audair" ومعناها يستمع أو يصغي بمعنى أشخاص يسمعون لشخص يقوم بإلقاء نتائج عملية ما، حيث كان المراجع يُصغي في جلسة الاستماع العامة التي تتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، وبعد الجلسة يقدم المراجع تقريره.

تعريفها اصطلاحا:

هناك العديد من التعاريف نوجزها فيما يلي: [2]

"هي فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية، فالمراجعة تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفئ خارجي (محافظ حسابات) ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية وأساس الميزانية، وجدول حسابات النتائج".

نلاحظ من هذا التعريف بأن المراجعة تمر بثلاثة مراحل رئيسية هي: [3]

- **الفحص:** يقصد به فحص القياس الكمي والنقدي للأحداث المالية الخاصة بالنشاط؛
- **التحقيق:** إمكانية الحكم على صلاحية الحسابات كتعبير سليم لنتيجة أعمال المشروع؛
- **التقرير:** هو بلورة لنتائج الفحص والتحقيق للأطراف ذات المصلحة.

[4]عرّفت منظمة العمل الفرنسي المراجعة على أنها "مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم".

[5] "المراجعة هي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بمزاعم عن أحداث وأنشطة اقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه المزاعم وبين المعايير المقررة وتوصيل النتائج إلى الأطراف المعنية".

---

[1] رضا خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص26.

[2] زاهرة عاطف سواد، **مراجعة حسابات التدقيق**، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2009، ص1.

[3] كمال عبد السلام علي، مرجع سابق، ص20.

[4] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص10.

[5] عبد الفتاح محمد الصحن، وآخرون، **أسس المراجعة الخارجية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص17.

يتضح من هذا التعريف أن المراجعة عملية منظمة، أي أنها عملية تتم وفق خطة وبرنامج معد مسبقا وليست عملا عشوائيا ومرتجلا، خصائصها هي:[1]

- المراجعة عملية منظمة: تُنفذ من خلال وضع برنامج يحدد الخطوات التي يتتبع لتنفيذ المهمة؛
- الحصول على أدلة الإثبات وتقييمها بشكل موضوعي: ويعتبر ذلك جوهر عملية المراجعة؛
- معايير متعارف عليها: هي مجموعة القواعد التي تستخدم كأداة للتقييم وإصدار الحكم؛
- إيصال النتائج إلى الأطراف المعنية: إعداد تقرير مكتوب يتضمن نتائج الفحص.

المطلب الثاني: فروض المراجعة الخارجية وأهدافها.

تقوم المراجعة على جملة من الفروض يُتخذ منها إطار نظري يمكن الرجوع إليه في العمليات المختلفة إن تبني نوع معين من المراجعة ملائم للمؤسسة ولنظام المعلومات المحاسبية داخلها من شأنه أن يسمح بتحقيق الأهداف المرجوة منها، وقبل عرض فروض المراجعة وجب الإلمام بمختلف أنواع المراجعة الخارجية.

أولا. أنواع المراجعة الخارجية:

نفِرق في الواقع بين ثلاثة أنواع من المراجعة الخارجية وهي: المراجعة القانونية Audit Légal والمراجعة التعاقدية(الاختيارية) Audit Contractuel والخبرة القضائية Expertise Judiciaire.[2] لكل نوع من أنواع المراجعة فروق يمكن حصرها والوقوف عليها من خلال جدول المقارنة التالي:

[1] عمر شريقي، **التنظيم المهني للمراجعة**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص11.

[2] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص28.

الجدول رقم (1): مقارنة بين أنواع المراجعة الخارجية

البيانات	مراجعة قانونية	مراجعة تعاقدية	مراجعة قضائية
طبيعة الحجم	مؤسساتية، ذات طابع عمومي	تعاقدية	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
التعيين	من طرف المساهمين	من طرف الإدارة العامة	من طرف المحكمة
الهدف	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات، ومعلومات مجلس الإدارة.	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات	إعلام العدالة وإرشادها حول أوضاع مالية ومحاسبية، تقديم مؤشرات بالأرقام
المدة	مهنة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهنة محددة حسب الاتفاقية	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
الاستقلالية	تامة تجاه مجلس الادارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ	تامة تجاه الأطراف
مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا لكن له تقديم إرشادات في التسيير	ينبغي احترامه
إرسال التقارير إلى	مجلس الإدارة، الجمعية العامة (عادية، غ عادية)	المديرية العامة، مجلس الإدارة	إلى القاضي المكلف بالقضية
شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة، محافظي الحسابات	التسجيل مبدئيا في الجمعية الوطنية	التسجيل لدى خبراء المحاسبة لدى مجلس القضاء
المسؤولية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية
التسريح	عادة من طرف القضاء بعد طلب المؤسسة	محددة في العقد	من طرف القاضي المشرف على الخبرات
الأتعاب	قانون رسمي	محددة في العقد	اقتراح من الخبير يحدد من طرف القاضي
طريقة العمل المتبعة	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات، مراقبة قانونية	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات	طريقة تتماشى وحاجة الخبرة تتماشى القضائية المطلوبة

المصدر: محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2008، ص ص 29-30، بتصرف.

ثانيا. فروض المراجعة:

المعنى اللّغوي للفروض هو ما يفرضه الإنسان على نفسه للبرهنة على قضية معينة، ويلتحم الفرض بالواقع ليستبين صحته أو زيفه تماما، فإما أن يصل إلى غيره، وإما أن يعتبر قانونا يفسر لنا مجرى الظواهر المختلفة. وفيما يلي أهم الفروض التي تعتمد عليها المراجعة:[1]

- قابلية البيانات للفحص؛
- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجعة والإدارة؛
- خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من أيّة أخطاء تواطئية؛
- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية؛
- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية؛
- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل؛
- محافظ الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط.

ثالثا. أهداف المراجعة: [2]

الهدف الرئيسي من عملية المراجعة هو إبداء رأي فني محايد على مدى صحة وسلامة القوائم المالية من الأخطاء والغش، وأنها معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المعترف بها والمعمول بها، وذلك في شكل تقرير كتابي يقدم للإدارة، وكافة مستخدمي القوائم المالية بغية ترشيد اتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: تقارير المراجعة الخارجية

يعتبر التقرير الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها مختلف مستخدمي المعلومات المالية، لأن هذه الفئات المختلفة تولي تقرير المراجعة عناية فائقة حيث تعتمد عليه في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها الحالية منها والمستقبلية، وفيما يلي سيتم تقديم المفاهيم الأساسية لتقرير المراجع.

أولا. تعريف التقارير

وحتى يتم الفهم الجيد لتقارير المراجعة الخارجية وجب أولا الالمام بالمصطلحات الثلاثة التالية:[3]

أ. **شهادة Certificat:** ظلت هذه الكلمة مستعملة للدلالة على تقرير المراجع، إلى أن بدأ التحول إلى لفظ تقرير، والسبب في التحول يرجع إلى أنّ الشهادة تعتبر إعلانا كتابيا عن حقيقة واقعة، لا تعطي منزلة اليقين.

---

[1] محمد التهامي طواهر، مرجع سابق، ص ص13-15.

[2] نظال شحيت ظاهر، وآخرون، **منهج التدقيق وفق أسلوب المخاطر**، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، العراق، ص5.

[3] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية والعلمية-**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص90، بتصرف.

ب. **التقرير Report:** وهو الأكثر شيوعا في أنحاء العالم، تم الاعتماد عليه نظرا لأن الشهادة لا تعطي اليقين. لذلك فإن لفظ تقير أقرب لوصف ما يعطيه المدقق لأنه عاجز عن إعطاء شهادة حيث أن البيات المحتوات في القوائم المالية عبارة عن أشياء تقريبية بسبب وجود عنصر التقدير فيها.

ت. **رأي Opinion:** ليست هذه الكلمة بديلة عن لفظ "تقرير" أو "شهادة" بل جزء منهما حيث أن التقرير أو الشهادة يحتوي بنودا أخرى علاوة على رأي المدقق حول صحة البيانات وعدالة تصوير القوائم المالية لنتائج أعمال المشروع ومركزه المالي.

وبعد أن فرقنا بين المصطلحات السابقة، يتم عرض تعريف لتقارير المراجعة الخارجية، كالتالي: [1]

تقرير المراجعة الخارجية هو: "المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية السنوية للمؤسسة. وهو وسيلة أو أداة، لتوصيل الرأي الفني المحايد عن القوائم المالية مجال المراجعة الخارجية. وبهذا المعنى يعمل التقرير كوسيلة لتوصيل رسالة مكتوبة أرسلها مراجع الحسابات إلى مستخدمي القوائم المالية لأصحاب المصلحة في المؤسسة، باعتبارهم مستقبل هذه الرسالة".

نتبين من هذا التعريف أن التقارير تمثل جانبا هامًا في كل من المراجعة وباقي عمليات التصديق الأخرى، حيث أنه يعمل على إخبار المستخدمين بما قام به المراجع والنتائج التي توصل إليها. وعليه أن يتبع قواعد عامة عند إعداد التقرير والتي تدرج ضمن معايير المراجعة.

ثانيا: معايير المراجعة

أ. **المعايير العامة:** توصف هذه المعايير بأنها شخصية كونها تتعلق بالصفات الشخصية لمراجع الحسابات الخارجي وتتكون من ثلاث عناصر هي: [2]

التأهيل العلمي والعملي؛ الاستقلالية والحياد؛ بذل العناية المهنية المعقولة.

ب. **معايير الأداء المهني:** ترتبط بتنفيذ عملية المراجعة وتتمثل في:

التخطيط السليم للعمل؛ الاشراف الملائم على المساعدين؛ كفاية وملائمة أدلة الاثبات؛ قاعدة توثيق العمل؛ فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

ت. **معايير إعداد التقرير:** ينبغي على المراجع أن يشير في التقرير المقدم عن رأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية الختامية على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة من خلال العناصر التالية:

---

[1] حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، رسالة ماجستير في المحاسبة، علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2000، ص57.

[2] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص50.

إعداد القوائم المالية وفق المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وتجانس استخدامها؛ الافصاح الكامل في القوائم المالية؛ إبداء الرأي الفني في القوائم المالية كوحدة واحدة.[1]

ثالثا. أنواع الرأي في تقرير المراجعة الخارجية: هناك أربع أنواع من الرأي في تقارير المراجعة الخارجية، وقبل التطرق إليها نذكر بداية عناصر التقرير الأساسية.

العناصر الأساسية في تقرير المراجعة: [2]

عنوان التقرير؛ الجهة التي يوجه إليها التقرير؛ الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية؛ فقرة النطاق؛ فقرة الرأي؛ تاريخ التقرير؛ عنوان المدقق؛ توقيع المدقق.

وبعد معرفة مكونات التقرير الأساسية، فإن أنواع الرأي في التقرير هي: [3]

أ. **تقرير المراجعة النظيف القياسي(المطلق):** يعد تقرير المراجعة النظيف القياسي الشكل الأكثر انتشارا للتقرير حيث يتم استخدامه في 90% من حالات التقرير بالمراجعة.

وباقي أنواع التقارير هي:[4]

ب. **التقرير النظيف مع فقرة تفسيرية أو تعديل في الصياغة:** تم إجراء المراجعة على نحو كامل والتوصل إلى نتائج مرضية عن عرض القوائم المالية بعدالة، ولكن يرى المراجع أنه من الضروري إضافة معلومات أخرى للتقرير. الأسباب الأكثر أهمية لإضافة الفقرة التفسيرية أو تعديل الصياغة هي:

عدم التطبيق الثابت لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها؛ وجود شك بشأن استمرارية الشركة محل المراجعة؛ موافقة المراجع على الخروج عن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها؛ التركيز على أمر ما؛ إشراك مراجعين آخرين في إعداد التقرير.

ت. **المتحفظ (المقـيد):** يستنتج المراجع أن القوائم المالية كوحدة تتسم بعدالة العرض ولكن تم تقييد مجال المراجعة بشكل يتسم بالأهمية النسبية أو عدم الالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

ث. **السلبي أو الامتناع عن إبداء الرأي:** يستنتج المراجع أن القوائم المالية لم تعرض بعدالة (الرأي السلبي) أو يرى عدم قدرته على التوصل لرأي عن مدى عدالة القوائم المالي (الامتناع عن إبداء الرأي).

---

[1] محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص ص85 – 86.

[2] المعيار الدولي للتدقيق رقم700، **تقرير المدقق حول البيانات المالية**، ص225.

[3] ألفين أرنيز، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ للنشر، الرياض، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، 2005، ص24.

[4] ألفين ألفين أرنيز، مرجع نفسه، ص76.

ملاحظات:[1]

- يؤرَخ تقرير محافظ الحسابات عند نهاية أشغال المراقبة، ولا يمكن أن يكون هذا التاريخ سابقا لتاريخ وقف الحسابات السنوية من طرف الأجهزة المختصة؛
- يؤرخ التقرير قبل 15يوم على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة أو الجهاز التداولي المؤهل؛
- يتضمن تقرير محافظ الحسابات رقم اعتماده ورقم تسجيله في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وعنوانه وإمضائه وختمه.

المبحث الثاني: واقع محافظة الحسابات في الجزائر

بعد التعرف على ماهية المراجعة الخارجية، فإن هذا المبحث يهدف إلى توضيح مختلف الجوانب القانونية الخاصة بمهنة محافظة الحسابات من خلال مفهومه، شروط ممارسة المهنة، تعيينه، وكذلك مهامه ومسؤولياته، حسب القانون الجزائري المنظم للمهنة 10-01 المتعلق بمهنة خبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

المطلب الأول: محافظة الحسابات في الجزائر مبادئ وقواعد سلوك المهنة

حسب ما أوردته القوانين والمراسيم التنفيذية لماهية وشروط ممارسة المهنة.

أولا. محافظة الحسابات في الجزائر: [2]

"مهنة دائمة ومستمرة تغطي كل الفترات، يقوم من خلالها محافظ الحسابات بالمصادقة على عدد من المعلومات مثل أتعاب المسؤولين والنوتات الإعلامية للغير، إعلام المساهمين حول العمليات التي تخص حياة مؤسستهم، سواء كانت عادية أو خاصة. وهي مهمة تجبره على التصريح بالأعمال غير الشرعية التي عثر عليها أثناء عمله لوكيل الجمهورية، كما تجبره على إعلان ما يسمى بإجراء الطوارئ وذلك عند وقوفه على قضايا خطيرة قد تعرقل مواصلة النشاط وتهدد حياة المؤسسة".

[1]حسب المادة 22 من القانون 10-01 "يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد30، مرسوم تنفيذي رقم11-202 مؤرخ في 26مايو 2011، يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال إرسالها، ص19.

[2] محمد بوتين، مرجع سابق، ص25.

المادة 29 من قانون 10-01:

تمنح شهادة محافظ الحسابات من الوزير المكلف بالمالية للطلبة محافظي الحسابات الذين:[2]

- تحصلوا على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة والتدقيق؛
- أكملوا التربص التطبيقي النظامي المتوج بشهادة نهاية التربص؛
- نجحو في الامتحان النهائي لمحافظة الحسابات وتحصلوا على معدل عام20/10 على ألاّ تقل أي النقطتين عن 20/8.

ثالثا. شروط ممارسة المهنة

لممارسة مهنة محافظة الحسابات يجب توفر الشروط التالية:[3]

- أن يكون جزائري الجنسية؛
- أن يحوز على شهادة جزائرية لمحافظة الحسابات أو شهادة معادلة لها؛
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
- ألا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛
- أن يكون معتمدا من طرف وزير المالية، وأن يكون مسجلاً في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة 6 أمام المجلس القضائي، بالعبارات الآتية:

أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد.

تمنح الشهادة من معهد التعليم المختص التابع للوزير المكلف بالمالية أو المعاهد المعتمدة من طرفه.

لا يمكن الالتحاق بمعهد التعليم المختص أو المعاهد المعتمدة إلا بعد إجراء مسابقة المترشحين الحائزين شهادة جامعية في الاختصاص تحدد عن طريق التنظيم.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد42، قانون رقم 10-01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق29 يونيو2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ص4.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد43، المرسوم تنفيذي رقم 21-288 مؤرخ في 21 يوليو 2012، يتضمن إنشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب وتنظيم سيره، الجريدة الرسمية، ص14.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد42، مرجع سابق، ص5.

المطلب الثاني: المبادئ الأخلاقية القانونية لمحافظة الحسابات

"قد لا تستطيع اكتشاف حقيقة الأخلاق الخاصة بك حتى تتعامل بها مع الأخرين".

يعد تواجد السلوك الأخلاقي في المجتمع أمرا هاماً حتى يعمل على نحو منظّم ومحافظ. ويمكن النظر إلى الأخلاقيات على أنها المادة التي تعمل على تماسك المجتمع بعضه ببعض. وتُعبر العناصر التالية عن المبادئ الأخلاقية والقانونية التي يجب توافرها في محافظ الحسابات.

أولا. المبادئ الأخلاقية لمحافظة الحسابات:

هي خصائص معينة يجب توافرها في سلوك محافظ الحسابات وهذه المبادئ هي:[1]

- المسؤولية: يجب أن يمارس الحكم الأخلاقي وأن يتسم بالحساسية المهنية في كافة الأنشطة؛
- الصالح العام: الالتزام بالعمل بما يتفق والصالح العام وشرف الثقة العامة وأن يثبت ولائه والتزامه؛
- الاستقامة: يجب أداء كافة المسؤوليات المهنية بأعلى قدر من الاستقامة؛
- الموضوعية والحياد: الالتزام بالموضوعية والحياد والاستقلال عند أداء المسؤوليات المهنية.

يتعارض مع استقلال محافظ الحسابات ما يلي:[2]

صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة بمسؤولين في المؤسسة وأزواجهم؛ تعويضات؛ أتعاب أو علاوات من المؤسسة أو من طرف مؤسسة أخرى تملك عشر الأموال الجماعية في المؤسسة التي يراجعها؛ ممارسة مهنة مستشار ضريبي أو خبير قضائي في نفس الشركة؛ أو قبول التنظيم على المحاسبة.

- العناية المهنية: تحسين كفاية وجودة الخدمة بأقصى قدر ممكن؛
- مجال وطبيعة الخدمة: يجب اتباع ميثاق السلوك المهني عند تحديد مجال وطبيعة الخدمات.
- السر المهني: عدم إفشاء أسرار المهنة إلى أطراف خارجية.

ثانيا. المبادئ القانونية

تتضمن هذه المبادئ حقوق محافظ الحسابات وواجباته.

أ. **حقوق محافظ الحسابات:** تتلخص حقوق محافظ الحسابات فيما يلي:[3]

- الاطلاع على الدفاتر والمستندات، فحص الحسابات، الاطلاع على محاضر مجلس الإدارة؛
- الحق في الاستفسار والسؤال عن كافة البيانات والإيضاحات من المديرين أو غيرهم؛

---

[1] ألفين أرينز، مرجع سابق، ص112.

[2] محمد بوتين، مرجع سابق، ص26.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن، وآخرون، مرجع سابق، ص19.

- التحقق من جميع موجودات الشركة؛
- حق حضور الجمعية العمومية، الإدلاء برأيه في كل ما يتعلق بعمله؛
- له الحق في دعوة الجمعية العمومية للانعقاد. يستعمل هذا الحق في حالات الإدارة سيئة؛
- الحق في موافاته بصورة من الإخطارات التي يرسلها مخلس الإدارة إلى المساهمين المدعوين لحضور الجمعية العامة.

ب. **واجبات محافظ الحسابات:**

- **اثبات شرعية وصدق الحسابات:** يجب عليه التأكد من أن الحسابات السنوية مستوفية لكل الشروط المنصوص عليها قانونيا من جهة، وتعطي المصداقية والصورة الوافية من جهة أخرى.
- **إعداد التقارير والمصادقة عليها:** بعد أن يتأكد محافظ الحسابات من صدق المعلومات وكذا الحسابات التي قدمها المسيرون، يتعين عليه إعداد التقرير والمصادقة عليه.
- **الإعلام:** بما أنه الممثل لمصداقية حسابات الشركة أُوكلت له مهمة التفتيش والتحقيق عن كل صغيرة وكبيرة في الشركة. من أجل الوصول الى الحقيقة التي عليه إعلام الشركاء بها وكذلك السلطات العمومية المتمثلة أساسا في السيد وكيل الجمهورية. [1]

ت. **مسؤوليات محافظ الحسابات**

نظرا لأهمية مسؤوليات محافظ الحسابات فقد اهتمت التشريعات بهذا الغرض في مختلف دول العالم كقيود على مهام المكلف بها، وعلى غرار دول العالم فقد أولى المشرع الجزائري هذا الجانب اهتماما كبير وعلى هذا الأساس يتحمل محافظ الحسابات في الجزائر 3 أنواع من المسؤوليات هي: [2]

- يتحمل المسؤولية المدنية تجاه زبائنه في الحدود التعاقدية؛
- يتحمل مسؤولية جزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني؛
- يتحمل مسؤولية تأديبية أمام اللّجنة التأديبية للمجلس الوطني المحاسبي حتى بعد استقالته من مهامه عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظيفته.

تتمثل العقوبات التأديبية في: الإنذار؛ التوبيخ؛ التوقيف المؤقت لمدة أقصاها 6 أشهر؛ الشطب من الجدول. يقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة، طبقا للإجراءات القانونية.

[1] فتحي طيطوس، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد التاسع جوان2013، جامعة طاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، ص 42.

[2] مرجع نفسه ص 43.

المطلب الثالث: عموميات حول الأخطاء والغش

احتمال وجود أخطاء بالمستندات والسجلات المحاسبية أمر بديهي يرجع السبب فيه إلى المراحل المتعددة التي تمر بها إعداد البيانات، وهذا ما يرتكز عليه عمل المراجع أساسا (اكتشاف الأخطاء والغش) والعمل على منع حدوثها.

أولا. الأخطاء

سيتم التعرف على مفهوم الخطأ وأسباب حدوثه وأنواعه.

أ. مفهوم الخطأ:

أشار معيار المراجعة الدولي رقم(240): مسؤوليات المراجع تجاه الغش عند مراجعة القوائم المالية، إلى أن الخطأ "يعني تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية، مثل خطأ في جمع البيانات أو في معالجتها أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير مغلوط للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الافصاح".[1]

ب. أنواع الأخطاء:

- الخطأ البسيط(المعتاد): إن غياب مستوى معقول من العناية من أي فرد يكون متوقعا في ضوء ظروف معينة.
- الخطأ الجسيم: يحدث نتيجة عدم بذل أقل قدر من العناية.
- الغش الاستدلالي: ويشير ذلك إلى وجود قدر ممن الإهمال الشديد أو غير المعتاد مع عدم وجود النية في الخداع أو إلحاق الضرر بالأخرين (خطأ جوهري). [2]

ثانيا. الغش: سيتم التعرف على مفهوم الغش، أنواعه، وخصائصه.

أ. مفهوم الغش:

"يُعرف الغش أو كما يطلق عليه احتيال(Fraud) بأنه عبارة عن فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو أولئك المكلفون بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، ينطوي على اللّجوء إلى الخداع للحصول على منفعة غير عادلة أو غير قانونية".[3]

---

[1] شرين مصطفى الحلو، **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية تجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012، ص25.

[2] ألفين أرينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص155.

[3] سامر هايل الصبّاغ، حسين أحمد دحدوح، **مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد12، العدد2، 2016، ص383.

[1]"أي أعمال أو تصرفات غير قانونية أو غير مشروعة تتسم بالغش أو الخداع أو الإخفاء أو انتهاك الثقة. ولا تعتمد مثل تلك الأعمال أو التصرفات على استخدام العنف أو القوة المادية، ويتم ارتكابه من قبل أطراف أو مؤسسات مختلفة بقصد الحصول على المال أو الممتلكات".

ب.أنواع (الاحتيال) الغش: [2]

- الخداع كالتلاعب أو إجراء تغيير في السجلات المحاسبية أو الوثائق المدعمة التي أُعدت؛
- التمثيل الخاطئ للبيانات المالية، أو حذف متعمد لأحداث وعمليات أو معلومات جوهرية؛
- سوء استعمال متعمد للمبادئ المحاسبية.

ث.متطلبات حدوث الغش:

كما يطلق عليه بمثلث الغش، الموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم1: مثلث الغش

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:INTERNATIONAL STANDARD ON AUDITING 240

من خلال الشكل نلاحظ أن الغش يمتاز بالخصائص الثلاث التالية، فهو يتضمن دوافعا لارتكابه أو ضغوطا، وذلك يحدث عندما تكون الادارة تحت ضغط من مصادر خارجية أو داخلية لتحقيق الأرباح المستهدفة، وبالمثل قد يكون الدافع هو رغبة الأفراد مرتكبي الغش في العيش بمستوى معيشي أعلى من

[1] جمعية المدققين الداخليين، الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق، مارس 2012، ص2.

[2] محمد جمال عبد القادر النزلي، **ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن شركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2009، ص32.

مستواهم، مع ضمان توفر الفرص لارتكابه وذلك بوجود قصور في نظام الرقابة على كل حال، أما قدرة الأفراد على التبرير المنطقي لتصرفاتهم المغشوشة، فتنبع من أن بعض الأفراد لديهم توجه أو سلوك أو مجموعة من القيم تسمح لهم بارتكاب تصرفات غير أمينة بشكل متعمد، ومع ذلك فإن بعض الأشخاص الشرفاء قد يرتكبون غشا إذا ما تعرضوا لضغوط كبيرة في بيئة معينة.

يفرق الفكر المهني بين نوعين من التحريفات: الخطأ (Error) والغش (Fraud) وكلاهما قد يكون جوهريا أو غير جوهري وتتمثل الأخطاء في التحريفات غير المتعمدة في القوائم المالية بينما يتمثل الغش في التحريفات المتعمدة.[1]

المبحث الثالث: مسؤولية محافظ الحسابات في مراجعة القوائم المالية

القوائم المالية التي يراجعها محافظ الحسابات هي تلك القوائم الخاصة بالمنشأة، ويتحمل مسؤوليات معينة تعد ضرورية لإجراءات المراجعة، ومن أجل ذلك ويجب أن يتوفر في محافظ الحسابات خلفية محاسبية معمقة، ومعرفة متكاملة بالمراجعة، وكيفية إدارة المخاطر وضبط الغش، من هذا المنطلق سيُتناول في هذا المبحث ماهية القوائم المالية كمطلب أول، المطلب الثاني يتناول فيه مخاطر الأخطاء والغش، المطلب الثالث جاء فيه مسؤولية محافظ الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والغش.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

من حيث الماهية والأنواع والمستخدمين.

أولا. تعريف القوائم المالية: [2]

القوائم المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للموسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من هذه القوائم هو تقديم معلومات حول المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية.

[1] منذر طلال مومني، معاذ أبو الرب، **مدى التزام مدققي الحسابات الفلسطينيين الخارجيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم(240)**، دراسات العلوم الإدارية، المجلد37، العدد2، 2010، ص286.

[2] المعيار المحاسبي الدولي الأول، عرض البيانات المالية، ص5.

ثانيا. أنواع القوائم المالية: [1]

- الميزانية؛
- حساب النتائج: هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية.
- جدول سيولة الخزينة: يقدم هذا الجدول مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة خلال السنة المالية، يهدف إلى إعطاء مستعملي القائمة المالية أساس لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد سيولة.
- جدول تغير الأموال الخاصة: يقدم تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال سنة.
- ملحق يبين القواعد والطرق المستعملة: يشتمل معلومات تخص النقاط التالية: [2]

القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة؛ مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم القوائم المالية السابقة الذكر؛ مكملات تخص الكيانات المشاركة؛ المعلومات ذات الطابع العام التي تعني بعض العمليات الضرورية للحصول على صورة وافية.

ثالثا. مستخدمو القوائم المالية: [3]

يتعدد مستخدمو المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية، وكذلك تتعدد حاجاتهم من هذه المعلومات بسبب تنوع وتعدد قراراتهم، ويمكن تحديد مستخدمو القرارات المالية في الفئات التالية:

المستثمرون الحاليون والمحتملون؛ الموظفون؛ المقرضون؛ الموردون والدائنون التجاريون؛ العملاء؛ الحكومة بأجهزتها المختلفة؛ الجمهور.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد19، قرار مؤرخ في 29رجب 1429 الموافق 26 يونيو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص24.

[2] مرجع نفسه، ص ص 26-27.

[3] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 42-43.

المطلب الثاني: مخاطر الأخطاء والغش

يقوم محافظ الحسابات بتخطيط العمل للوصول إلى تقرير مهني محايد عن القوائم المالية، وتتصف البيئة التي يعمل فيها بالكثير من عوامل عدم التأكد، ومن ناحية أخرى فإن العديد من القرارات التي يتخذها تعتمد على الحكم الشخصي، ويترتب على هذه العوامل أن يتحمل محافظ الحسابات درجة من الخطر يتم ايضاحها فيما يلي:

كما عرفها معيار المراجعة الدولي رقم400، (تقدير المخاطر والرقابة الداخلية): تعني المخاطر التي تؤدي إلى قيام محافظ الحسابات بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية تحتوي على أخطاء جوهرية. وتتكون مخاطر المراجعة من ثلاثة مكونات: [1]

أ. **المخاطر الملازمة:** هي قابلية حدوث خطأ مادي مؤثر على رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة بشكل فردي أو عندما تندمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى مع افتراض عدم وجود رقابة داخلية ذات علاقة.

ب. **مخاطر الرقابة:** هي قابلية حدوث خطأ هام في رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة بشكل فردي أو عندما تندمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى من دون أن تمنع أو تكتشف وتصحح في الوقت المناسب.

ت. **مخاطر عدم الاكتشاف:** وهي المخاطر بأن إجراءات المراجعة التحقيقية لا تكتشف وجود خطأ في رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة قد تكون هامة بشكل فردي أو عندما تدمج مع أخطاء في أرصدة

أو مجموعات أخرى من العمليات.

ثانيا. تقييم مخاطر الأخطاء والغش:

تتطلب مرحلة تقييم المخاطر النقاط التالية:

المشاركة الواضحة للأعضاء الأعلى في الفريق؛ التأكيد على التشكيك المهني؛ التخطيط؛ مناقشات الفريق واستمرارية الاتصال؛ التركيز على تحديد المخاطر؛ قابلية تقييم استجابة الإدارة للمخاطر؛ استخدام التقدير المهني.

[1] المعيار الدولي للتدقيق رقم 400، **تقدير المخاطر والرقابة الداخلية**، ص400.

ثالثا. الأهمية النسبية: [1]

على محافظ الحسابات الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية وعلاقتها بمخاطر التحريف الجوهري وذلك عند قيامه بإجراءات الكشف عن الأخطاء والغش.

"تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في الظروف الخاص بحذفه أو بيانه بصورة خاطئة. وبالتالي فإن الأهمية النسبية توفر البداية بدل كونها صفة نوعية ابتدائية يجب ان تحتويها المعلومات لكي تكون مفيدة. "

رابعا. العلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة:

هناك علاقة عكسية بين الأهمية النسبية وبين مستوى مخاطر المراجعة، أي كلما ارتفع مستوى الأهمية النسبية كلما انخفضت هذه المخاطر، والعكس بالعكس.

إن تقدير محافظ الحسابات للأهمية النسبية المتعلقة وبأرصدة حسابات معينة أو بمجوعة من المعاملات تساعده على اختيار إجراءات مراجعة التي بمجموعها يتوقع أن تؤدي إلى تخفيض مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض مقبول.

المطلب الثالث: مسؤولية محافظ الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والغش

سيتم التعرف في هذا المطلب على طريقة عمل محافظ الحسابات لاكتشاف التحريفات الجوهرية سواء تلك المتعلقة بالأخطاء أو الأخرى المتعلقة بسبب الغش، ومسؤوليته تجاه اكتشافها.

التحريف: اختلاف بين بند من بنود القوائم المالية، أو تصنيفه، أو عرضه، أو الإفصاح عنه، وما يجب أن، يكون عليه قيمة هذا البند، أو تصنيفه، أو عرضه، أو الإفصاح عنه، طبقا لما يتطلبه إطار التقرير المالي المعمول به يمكن أن تنشأ التحريفات عن طريق خطأ أو غش.[2]

أولا. المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة بمراجعة القوائم المالية:

يجب على محافظ الحسابات الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة بمراجعة القوائم المالية، وهي: [3]

- الشك المهني: نزعة تتطلب عقلا متسائلا؛
- الحكم المهني: تطبيق المعرفة والتدريب والخبرة الملائمة؛

---

[1] المعيار الدولي للتدقيق رقم320، **الأهمية النسبية (المادية) في التدقيق**، ص ص107- 108.

[2] معيار التدقيق الدولي رقم 200، **الهدف والمبادئ الأساسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية**، ص8.

[3] INTERNATIONAL STANDARD ON AUDITING 200 , **OUVIRALL OBJECTIVES OF THE INDEPENDENT AUDITOR AND THE CONDUCT OF AN AUDIT IN ACCORDANCE WITH INTERNATIONAL STANDARDS ON AUDITING** , P11-10.

- كفاية أدلة المراجعة المحاسبية وخطر المراجعة: للوصول إلى تأكيد معقول يُستند إليه؛
- إجراء عملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة: الالتزام بالمعايير العامة للمراجعة؛
- الالتزام بمتطلبات ذات العلاقة: الالتزام بكل متطلب يقتضيه معيار المراجعة.

ثانيا. المنهج العام لمحافظ الحسابات

يعني وضع استراتيجية عامة وطرق تفصيلية لطبيعة ونطاق عملية المراجعة المتوقعة، ويخطط محافظ الحسابات لإجراء المراجعة بطريقة كفؤة وبالتوقيت المطلوب.

على محافظ الحسابات وضع وتوثيق خطة المراجعة الشاملة واصفا المدى المتوقع من عملية المراجعة وكيفية تنفيذها.

الأمور التي تؤخذ بعين الاعتبار عند قيام محافظ الحسابات بوضع خطة المراجعة الشاملة:[1]

- المعرفة بطبيعة العمل: العوامل الاقتصادية، الصفات المميزة للمنشأة، المستوى العام للإدارة؛
- المخاطر والأهمية(المادية) النسبية: تقديرات المخاطر المتوقعة، وضع مستويات الأهمية النسبية؛
- التنسيق والتوجيه والإشراف والمتابعة: مشاركة مراجعين والإشراف عليهم، متطلبات التوظيف.

[2]يجب إعادة النظر في خطة وبرنامج المراجعة كلما دعت الضرورة لذلك، ويكون التخطيط مستمرا خلال مدة التكليف بالمراجعة بسبب التغيرات في الشروط. أو النتائج غير المتوقعة كما يجب تسجيل أسباب التغيرات الهامة.

ثالثا. أدلة المراجعة: [3]

المعلومات المستخدمة من قبل محافظ الحسابات للتوصل إلى استنتاجات يستند إليها عند إبداء رأيه وتشمل أدلة المراجعة كل المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية التي أعدت في ضوئها القوائم المالية وغيرها من المعلومات.

وتُعرّف القرينة (الدليل) بأنها: "مجموعة المعلومات والحقائق التي يستند إليها المراجع في تكوين رأيه عن مدى عدالة وصحة القوائم المالية المنشورة من طرف الشركة".

[1] المعيار الدولي للتدقيق رقم 300، **التخطيط**، ص93.

[2] مرجع نفسه، ص95.

[3] INTERNATIONAL STANDARD ON AUDITING 200 ,OP-CIT, P6.

يتأثر رأي المراجع في جمع أدلة الإثبات بالأهمية النسبية للموضوع الذي يفحصه (اكتشاف الأخطاء والغش). وتتوقف الأهمية النسبية على أساس ملائمة الدليل والثقة فيه، وعلى التكلفة والوقت أيضا، ويجب أن يتوفر في هذه الأدلة **مجموعة من الخصائص نوجزها** في ما يلي: [1]

- كفاية أدلة المراجعة: أن تشمل هذه الأدلة جميع الجوانب المراد إثباتها؛
- مناسبة أدلة المراجعة: يجب أن تتصف أدلة الاثبات بالملائمة والموضوعية؛
- ظرفية: أن تخص الأحداث موضوع الفحص في الوقت المحدد؛
- غير مكلفة: أن تكون تكلفتها مقبولة مقارنة بمنفعتها؛
- مقبولة: أن تستجيب للشروط الشكلية والقانونية والتنظيمية المعمول بها.

[2] تتأثر موثوقية أدلة الإثبات بمصادرها، داخلية أو خارجية، وبطبيعتها، مرئية أو موثقة أو شفهية، وبينما تعتمد أدلة الإثبات على الظروف الخاصة، إلا أن إجراءات محافظ تساعد على تقدير مدى موثوقية هذه الأدلة، الفحص أو الملاحظة أو الاستفسار أو المصادقة أو الاحتساب، والإجراءات التحليلية. إن توقيت مثل هذه الإجراءات يعتمد على الفترات الزمنية التي خلالها تتوفر الأدلة.

رابعا. توثيق العمل: [3]

على محافظ الحسابات تسجيل المعلومات المتعلقة بتخطيط عملية المراجعة، في أوراق العمل، إضافة لتسجيله طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة التي تم تنفيذها، وكذلك تسجيله للنتائج والاستنتاجات المستخرجة من أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها.

أهم مكونات أوراق العمل: [4]

- قرائن حول عملية التخطيط تتضمن برنامج المراجعة وأية تغيرات عليه؛
- قرائن حول تقديرات المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة وأية تنقيحات عليها؛
- قرائن حول رأيه عن الاستنتاجات التي توصل إليها؛
- قرائن بالأعمال المنجزة، اتصالات، أعمال المساعدين المشرف عليهم، طبيعة الإجراءات؛
- نسخ من البيانات المالية وتقرير محافظ الحسابات.

---

[1] عمر شريفي، مرجع سابق، ص33.

[2] المعيار الدولي للتدقيق رقم500، تقدير أدلة الاثبات، ص5.

[3] المعيار الدولي للتدقيق رقم 230، **التوثيق**، ص3.

[4] خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص145.

تعتبر أوراق العمل الأساس الدائم والمصدر الوحيد بما تحتويه من البيانات ومعلومات يستند إليها محافظ الحسابات في اعداد تقريره والتعبير عن رأيه، فهي حقيقة الاتصال بين الدفاتر والسجلات وبين تقرير محافظ الحسابات.

خامسا. مسؤولية محافظ الحسابات عن اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية: [1]

إن الهدف الأساسي للمراجعة هو تكوين رأي فني بشأن القوائم المالية، ومدى دلالتها عن عدالة نتائج الأعمال والمركز المالي، وبالتالي فإنه وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإن مسؤولية محافظ الحسابات تتمثل في تخطيط فحصه للبحث عن الأخطاء والغش الذي يكون مدركا لاحتمال وجوده، ويتم تحقق بحث المراجعة عن الأخطاء الجوهرية والغش بالقيام بإجراءات المراجعة التي تعتبر في رأي مناسب لظروف الحال لتكوين رأي في القوائم المالية.

[2]طبقا لمعايير المراجع، يتطلب على محافظ الحسابات الالتزام بمتطلبات السلوك المهني، وتخطيط وتنفيذ المراجعة للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريف الجوهري، وتشتمل أعمال المراجعة تطبيق إجراءات للحصول على دليل مراجعة عن القيم والافصاحات الواردة في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات المختارة على الحكم الشخصي لمحافظ الحسابات، بما في ذلك تقدير مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية، سواء بسبب خطأ، أو بسبب الغش. وتتضمن مسؤولية محافظ الحسابات أيضا تقويما لمدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية، بالإضافة إلى سلامة العرض الكامل للقوائم المالية.

[3]ونظرا لتقنيات السبر وحدود أخرى مرتبطة بالمراجعة، وكذلك تلك المتعلقة بسبر كل نظام المحاسبة والمراقبة الداخلية، فإن خطر عدم اكتشاف اختلالات معتبرة (جوهرية) كتلك المنبثقة عن حالات الغش أو نتيجة للأخطاء، لا يمكن تفاديها كليا، لهذه الأسباب لا يمكن لمحافظ الحسابات منح ضمان بأن كل النقائص المهمة في النظام المحاسبي والقوائم المالية عن الانحرافات المعتبرة، يمكن تحديدها.

محافظ الحسابات غير مسؤول عن منع الخطأ والغش، لكن يجب عليه بذل العناية المهنية الازمة والتي تتطلب منه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد الإجراءات والاختبارات الازمة وتوقيتها، وعمل برنامج

---

[1] أحمد عبد المولى الصباغ، وآخرون، **أساسيات المراجعة ومعاييرها**، القاهرة، مصر، ص26.

[2] INTERNATIONAL STANDARD ON AUDITING 210, **AGREEING THE TERMS OF AUDIT ENGAGMENTS, P26**.

[3] المعايير الجزائرية للتدقيق رقم 210، **اتفاقيات حول أحكام مهمة التدقيق**، ص10.

مراجعة شامل يتضمن اجراءات إضافية إذا توقع المراجع وجود تحريف جوهري (مادي) في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية.

[1] إن مخاطر عدم اكتشاف التحريف المادي الناتج عن الغش أعلى من مخاطر عدم اكتشاف التحريف الناتج عن الخطأ لأن الغش عادة ينطوي على تصرفات مصممة لإخفائه مثل التآمر والتزوير والتعمد في عدم تسجيل العمليات أو التعمد في إعطاء محافظ الحسابات معلومات غير صحيحة، وإذا لم تكتشف المراجعة دليل يثبت العكس فإن محافظ الحسابات من حقه أن يقبل السجلات والمستندات على أنها حقيقية.

ومع أن وجود أنظمة محاسبية ورقابية داخلية فعالة تقلل من احتمال وجود تحريف في القوائم المالية يكون ناتجا عن الخطأ أو الغش، إلا أن هناك مخاطر مستمرة في عدم فعالية الضوابط الداخلية المحاسبية والادارية تجاه الغش الذي ينطوي على اتفاق بين الموظفين وادارة المنشأة.

مسؤولية محافظ الحسابات عن الأحداث اللاحقة:[2]

الأحداث اللاحقة هي تلك الأحداث الواقعة بين تاريخ الكشوف المالية وتاريخ تقرير محافظ الحسابات والتي علم بها المدقق عند تاريخ تقريره.

ويدل تاريخ تقرير محافظ الحسابات، قارئه، على أنه قد أخذ بعين الاعتبار أثر الأحداث والمعاملات المنتهية إلى علمه والواقعة إلى غاية تاريخ إصدار التقرير.

أهداف محافظ الحسابات في إطار الأحداث اللاحقة:

- الحصول على العناصر المثبتة الكافية والملائمة، التي تدل على أن الأحداث التي وقعت بين تاريخ الكشوف المالية (تاريخ الإقفال) وتاريخ تقريره، والتي تتطلب تعديلات عليها قد تمت معالجتها وفقا للمنهج المحاسبي المطبق؛
- المعالجة الملائمة للأحداث التي علم بها بعد تاريخ إصدار تقريره والتي كانت لتؤدي به إلى إحداث تعديلات على محتواه إن هو علم بها قبل ذلك التاريخ.

[1] هدى خليل ابراهيم الحسيني، **مسؤولية مراقب الحسابات**، ديوان الرقابة المالية، ص17.

[2] المعايير الجزائرية للتدقيق رقم 560، **الأحداث اللاحقة**، ص ص20-22.

الإجراءات المطلوبة:[1]

- على محافظ الحسابات وضع الإجراءات الكفيلة بجمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي من شأنها تحديد ما إذا كانت هذه الأحداث الواقعة بين تاريخ الكشوف المالية وتاريخ إصدار التقرير تتطلب إحداث تعديلات على الكشوف المالية؛
- يجب على محافظ الحسابات إجراء عمليات المراجعة المطلوبة التي تغطي الفترة الممتدة بين تاريخ الكشوف المالية وتاريخ التقرير أو إلى أقرب تاريخ ممكن؛
- يجب الأخذ بعين الاعتبار تقييمه الشخصي للمخاطر قصد تحديد طبيعة ونطاق إجراءات المراجعة المتضمنة ل:
  - إدراك كافة الإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة ممن أجل التأكد أن الأحداث اللاحقة قد تم تحديدها؛
  - طلبات الحصول على معلومات من الإدارة لمعرفة ما إذا كانت الأحداث اللاحقة عند إقفال الحسابات تؤثر على الكشوف المالية الواقعة؛
  - قراءة محاضر اجتماعات الشركاء، في حال وجودها، والتي انعقدت بعد تاريخ الكشوف المالية؛
- يطلب محافظ الحسابات رسالة تثبت وتؤكد كل الأحداث اللاحقة لتاريخ الكشوف المالية التي تستوجب إحداث تعديل فيها، قد تمت معالجتها فعلا.

[1] مرجع نفسه، ص22.

خلاصة الفصل الأول:

على ضوء الاطار النظري للدراسة تطرقنا إلى مفهوم المراجعة الخارجية وأنواعها وأهدافها كما تمت الإشارة إلى المعايير التي تحكمها، بالإضافة إلى القوائم المالية التي يتم مراجعتها ومستخدميها والمسؤوليات القانونية التي تقع على عاتق محافظ ومسؤولياته تجاه اكتشاف الأخطاء والغش. وأهم النتائج المُتوصل إليها خلال هذا الفصل هي:

- المراجعة هي عملية منهجية ومنظمة، تستند على مجموعة من المعايير تهدف إلى إبداء رأي فني محايد على مدى صحة وسلامة القوائم المالية؛
- تمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي وتبين الوضعية المالية للمؤسسة وتوفر المعلومات والبيانات التي على أساسها يمكن اتخاذ القرارات؛
- يتم الحكم على صحة وسلامة القوائم المالية من خلال تقرير يعده المراجع الخارجي (محافظ الحسابات) يتضمن رأيه؛
- يعمل محافظ الحسابات وفق ما يحدده القانون والمعايير الدولية من خلال مسؤولياته والتزاماته تجاه المؤسسة؛
- تكمن مسؤولية محافظ الحسابات في التأكد من صحة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء والغش؛
- محافظ الحسابات يعتبر مسؤولا في حال علمه أن القوائم المالية تحتوي أخطاء جوهرية أو غش، ولا يعتبر مسؤولا في حال خلاف ذلك. مع ثبات تطبيق قواعد السلوك المهني من قبله.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي لمسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش

1. منهجية الدراسة الميدانية
2. التحليل الاحصائي واختبار فرضيات الدراسة

تمهيد

تهدف الدراسة الميدانية إلى محاولة التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها خلال الدراسة النظرية للموضوع، والتي تم من خلالها التعرف على المراجعة الخارجية وواقع تطبيقها في الجزائر ومسؤولية القائم على هذه الأخيرة عن اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية، سيتم في هذا الفصل اسقاط الدراسة النظرية على الجانب الميداني بغرض اثراء الجانب النظري.

كما تهدف الدراسة الميدانية أيضا إلى اختبار جملة من الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة، عمدنا إلى أسلوب التحري المباشر للتعرف على آراء المختصين من فئة محافظي الحسابات، باعتبارهم الأطراف الرئيسية في الدراسة.

وقد قسمنا الدراسة الميدانية إلى مبحثين تمثلت في:

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث المنهجية المتبعة في انجاز الدراسة الميدانية والتي سيتم فيها تقديم مجتمع الدراسة والعينة الاختبارية في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني تصميم وعرض أداة الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتم التعرف في هذا المطلب أولا على مجتمع الدراسة، ثم التطرق إلى العينة التي شملتها الدراسة.

أولا. مجتمع الدراسة

اقتصر مجتمع الدراسة على فئة محافظي الحسابات فقط وذلك راجع إلى طبيعة موضوع الدراسة، لأنه يتطلب آراءهم حتى نتمكن من الوصول إلى النتيجة المرغوبة.

وهذا وستتبع مناقشة مجتمع الدراسة تحديد العناصر التالية:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في ولاية المسيلة وولاية برج بوعريريج.

الحدود الزمانية: ارتبطت الدراسة الميدانية بمجال زمني يمتد من 13 أفريل إلى غاية 27 أفريل 2017

ثانيا: عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة التي تم تجميعها في كل من ولاية المسيلة وولاية برج بوعريريج من محافظي الحسابات. وقد تم توزيع 50 استبيان على عينة الدراسة، تم استرجاع 41 منها بمعدل استرداد بلغ 82% وهي نسبة جيدة، فيما كانت كل الاستمارات صالحة للتحليل الإحصائي.

الجدول رقم(2): الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	ولاية مسيلة		ولاية برج بوعريريج	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	41	%82	9	%18
عدد الاستمارات الضائعة	8	%16	-	-
عدد الاستمارات الصالحة	36	%72	9	%18

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الاستبيان

المطلب الثاني: أداة الدراسة

تم في هذه الدراسة الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من أجل تحقيق أهداف الدراسة، ومن خلال هذا المطلب نتعرف على تصميم أداة الدراسة، متغيرات الدراسة، المحاور المشكلة لاستمارة الاستبيان.

أولا. تصميم أداة الدراسة

تم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة الميدانية، حيث بُنيَ من عدة زوايا تخدم موضوع الدراسة وذلك بالاعتماد على الدراسة النظرية. احتوى هيكله، على قسمين رئيسيين:

- ✓ القسم الأول: يحتوي على مجموعة من الأسئلة الديمغرافية تحتوي البيانات العامة لأفراد العينة والتي تحدد العمر، المستوى التعليمي، والخبرة المهنية.
- ✓ القسم الثاني: يحتوي على ثلاث محاور، تضم سبعة وعشرون سؤالا تم توظيفها تبعا لفرضيات الدراسة.

لقد أُعدت الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الذي يقيس خمسة إجابات، وذلك للتمكن من تحديد آراء أفراد العينة حول المحاور التي يتناولها الاستبيان ويسهُل ترميز وتنميط الاجابات وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(3): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

ثانيا. متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

- ✓ **المتغير المستقل:** يتمثل المتغير المستقل في مسؤولية محافظ الحسابات.
- ✓ **المتغير التابع:** وهي اكتشاف الأخطاء والغش.

ثالثا. محاور الاستبيان

يتم ايضاح محاور الاستبيان من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(4): عناصر الاستبيان

القسم	البيان	ما تضمنه المحور	عدد الأسئلة
1	**واجهة الاستبيان**	مقدمة كخطاب موجه للفئة المستهدفة والذي يوضح فيه موضوع الدراسة، أهميتها، وقيمة الإجابة على الأسئلة الواردة فيها على سبيل استكمال البحث وتعزيز نتائجه	
2	**المحور الأول**	تضمن هذا المحور أسئلة عن المعلومات الشخصية لأفراد العينة	3
3	**المحور الثاني**	اشتمل هذا المحور على مجموع الأسئلة التي تهدف إلى معرفة أثر الأخطاء والغش في القوائم المالية على تقرير محافظ الحسابات	11
4	**المحور الثالث**	تناول هذا المحور مجموعة من الأسئلة والتي تتعلق بشخصية محافظ الحسابات ومدى كفاءته ومسؤوليته في اكتشاف الأخطاء والغش	9
5	**المحور الرابع**	تناول هذا المحور مجموعة أسئلة تسعى لمعرفة مسؤولية محافظ الحسابات بعد اصداره لتقريره	7

المصدر: من اعداد الطالبين

رابعا. اختبار صحة الاستبيان:

بغية التأكد من صلاحية الاستبيان للدراسة تم اخضاعه قبل توزيعه لعملية التحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة المختصين في مجال الدراسة، للهيئة التدريسية لجامعة مسيلة، وقد تمت مناقشة مدى دقة وشمولية الأسئلة وكذا منهجية تصميم الاستبيان مع هؤلاء الأساتذة وبناءً على تلك الملاحظات والتوجيهات قام الباحثان بمحاولة تدارك مختلف تلك النقائص وتمت صياغة الاستبيان بشكله النهائي.

المطلب الثالث: البرنامج والأدوات المستخدمة

بعد تحصيل العدد النهائي للاستبيانات المقبولة، تم اعتماد في عرض وتحليل البيانات على برنامج الجداول الالكترونية (EXCEL 2010) لمعالجة البيانات، وتم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية الاجتماعية(SPSS 22).

وذلك لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائج الاستبيان، يرجع اختيار هذا البرنامج إلى نوعية البيانات المتوفرة والغاية المنوط الوصول إليها، وقد تم استخدام عدة أساليب من أجل توظيف البيانات التي تم تجميعها، والتي نذكرها في ما يلي:

- ✓ **الأساليب الإحصائية الوصفية:** وذلك باستخدام الجداول والمخططات البيانية، ويستخدم في تلخيص وتبويب قواعد البيانات المتوفرة بطرق تساعد على وصفها.
- ✓ **أساليب إحصائية أخرى:**

تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (t) للعينة الواحدة one sample t-test حيث يستخدم لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بقبولها أو رفضها.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

يُتناول في هذا المبحث عرض الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها من وجهة نظر محافظي الحسابات من أجل معرفة مدى مسؤوليتهم في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية، وذلك من خلال اثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج البيانات العامة

للتوصل إلى نتائج يمكن الوثوق في مصداقيتها، كان لابد من عرض وتحليل لخصائص العينة المذكورة وذلك من خلال عرض وتحليل خصائص العمر، المستوى العلمي، وعدد سنوات الخبرة.

أولا. عرض تحليل متغير العمر

من خلال الجدول التالي

الجدول رقم (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
من 25 إلى 35 سنة	10	24,4%
من 36 إلى 40 سنة	12	29,3%
من41 الى 50	14	34,1%
51 سنة فأكثر	05	12,2%
الإجمالي	41	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم(2): توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

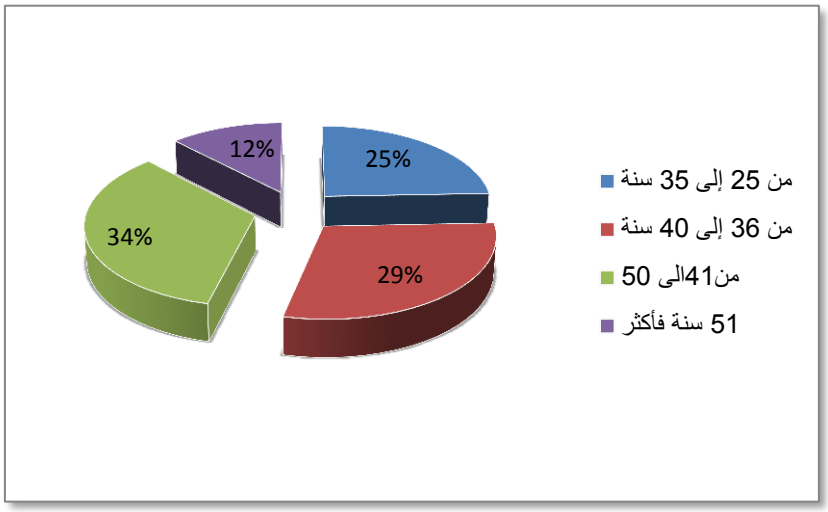

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 41 فرد نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يتراوح سنهم ما بين25 إلى35 سنة قدر بـ10 أفراد أي بنسبة 24,4%، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يتراوح سنهم ما بين36 إلى 40 سنة قدر بـ12 فرد أي ما نسبته 29,3 % أما الأفراد الذين يتراوح سنهم ما بين41 إلى 50 سنة فقد قدر عددهم بـ14 فرد بنسبة بلغت 34,1 % وأخيرًا الأفراد الذين يفوق سنهم 51 سنة فقد قدر عددهم بـ05 أفراد بنسبة مئوية بلغت 12,2%.

ثانيا. عرض وتحليل متغير المستوى العلمي: من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي

المستوى العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
ليسانس	26	63,4%
ماستر	13	31,7%
دكتوراه	1	2,4%
ديبلوم مهني	1	2,4%
الإجمالي	41	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم(3): توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي

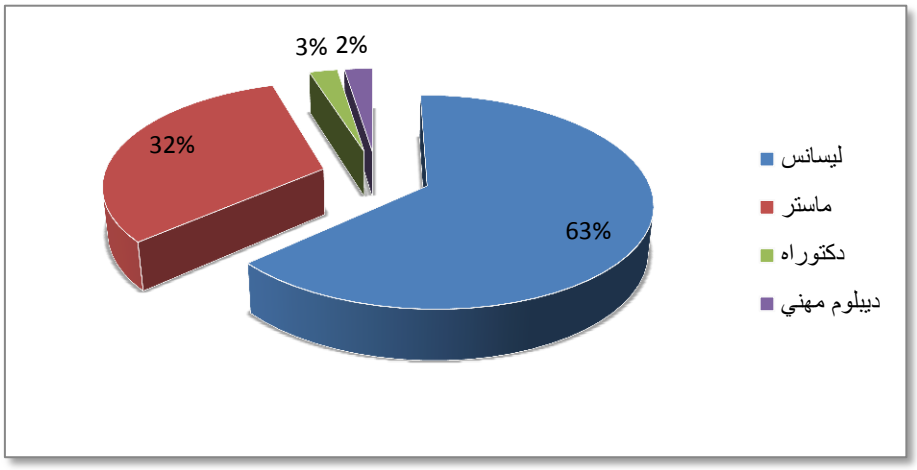

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 41 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد ذوي مستوى ليسانس قدر بـ26 فرد أي بنسبة 63,4%، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد ذوي المستوى ماستر قدر بـ13 فرد أي بما نسبته 31,7%، أما الأفراد الذين مستواهم دكتوراه فقد بلغ عددهم واحدًا فقط بنسبة قدرة بـ2,4%، ونفس النسبة السابقة تمثل الأفراد الذين مستواهم العلمي ديبلوم مهني.

وبصفة عامة نلاحظ أن أفراد العينة موزعين على مختلف درجاتهم العلمية بنسب متفاوتة، حيث نلاحظ أن النسبة الغالبة على عينة الدراسة هي نسبة مؤهل ليسانس.

ثالثا. عرض وتحليل متغير الخبرة

وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (7): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	08	19,5%
من 05 الى 10 سنوات	08	19,5%
من 11 الى 16 سنة	09	22%
منن 17 الى 21 سنة	12	29,3%
22 سنة فأكثر	04	9,8%
الإجمالي	41	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم(4): توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

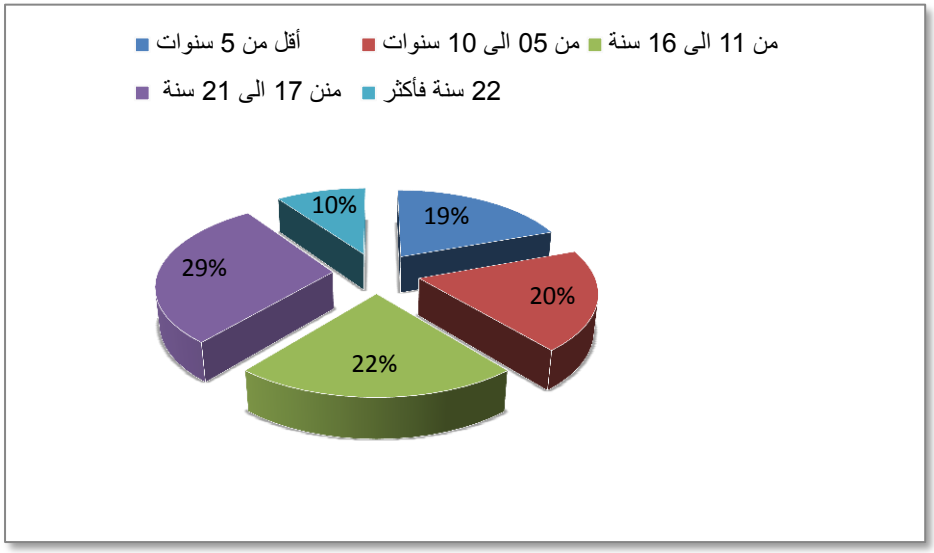

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا4 فردًا، نلاحظ أن عدد أفراد الخبرة المهنية لديهم أقل من5 سنوات قدر بـ8 أفراد أي بنسبة19,5%، في حين نلاحظ أن عدد

الأفراد الذين خبرتهم المهنية تتراوح ما بين05 إلى10 سنوات قدر بـ8 أفراد أي ما نسبته 19,5%، أما الأفراد الذين تتراوح خبرتهم المهنية من 11 إلى 16 سنة قدر بـ09 أفراد أي بنسبة 22%، في حين أن الأفراد الذين خبرتهم المهنية تتراوح بين 17 إلى 21 سنة فقد قدر عددهم بـ12 فرد أي بنسبة 29,3%، وفي الأخير الأفراد الذين تفوق الخبرة المهنية لديهم 22 سنة قدر عددهم 4 أفراد أي بنسبة 9,8%.

مما سبق، وكخلاصة لتحليل بيانات المحور الأول (البيانات العامة) لعينة الدراسة، فقد كانت النسبة الأكبر بالنسبة للمتغير الأول (متغير العمر) هم الأفراد الذين يتراوح سنهم بين 41 إلى 50 سنة بنسبة بلغت 34,1%، وهي نسبة وإن كانت تدل فهي تدل على فطنة أفراد العينة لما للسن من أثر على الحكم على جوهر الأشياء، أما المتغير الثاني وهو الخاص بالمستوى العلمي فقد كانت نسبة 63% خاصة بمستوى ليسانس، وهي نسبة عالية ومعبرة، كما تميزت عينة الدراسة من جانب عدد سنوات الخبرة بـ المجال من 17 إلى 21 سنة، ما يدل على مستوى عال من الخبرة المهنة وتدل النتائج عموما على تميُز هذه العينة، إذ يمكن الاعتماد عليها في استخلاص نتائج علمية تخدم موضوع الدراسة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج فرضيات الدراسة

إن الهدف من هذه المطلب هو تحليل نتائج الدراسة الميدانية، وذلك عن طريق التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة وفرضياتها، وذلك بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package For Social، كما نستخدم النسب المئوية والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري، إضافة إلى استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-Test، واختبار تحليل التباين الأحادي،

أولا. الفرضية الجزئية الأولى: "وجود أخطاء أو غش يؤثر على رأي محافظ الحسابات في القوائم المالية"، بعد المعالجة الاحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار الدلالة t الخاصة بالمحور الأول

الأسئلة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	الفرق بين المتوسط الحسابي و المتوسط الفرضي	T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
1	41	4,04	0,497	03	1,048	13,497	04	0,00	دال عند 0,01
2	41	3,53	0,897	03	0,536	3,830	04	0,00	دال عند 0,05
3	41	3,97	0,688	03	0,975	9,070	04	0,00	دال عند 0,01
4	41	4,09	0,663	03	1,097	10,592	04	0,00	دال عند 0,05
5	41	3,95	0,804	03	0,951	7,569	04	0,00	دال عند 0,01
6	41	3,21	0,908	03	0,219	1,547	04	0,13	غير دال عند 0,05
7	41	3,58	0,805	03	0,585	4,653	04	0,00	دال عند 0,01
8	41	3,80	1,030	03	0,804	5,003	04	0,00	دال عند 0,01
9	41	4,12	0,565	03	1,121	12,908	04	0,00	دال عند 0,01
10	41	3,14	0,963	03	0,146	0,973	04	0,97	غير دال عند 0,05
11	41	3,70	1,289	03	0,707	3,513	04	0,00	دال عند 0,01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم(5): المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية الخاصة بالمحور الأول

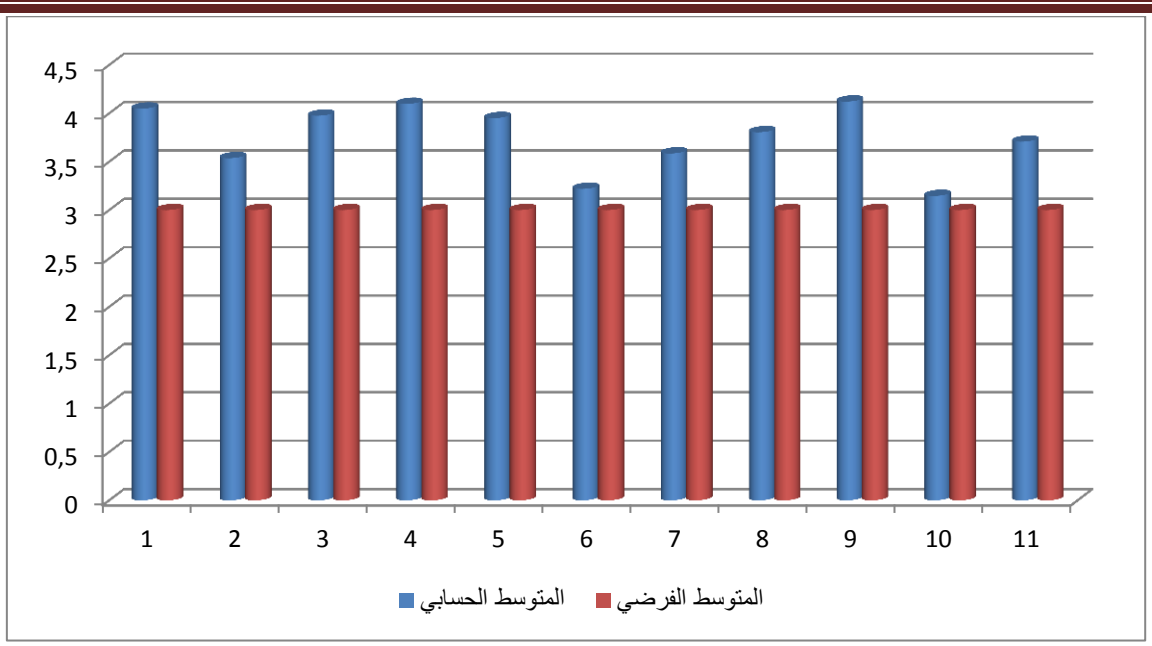

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الجدول رقم (8) والشكل رقم (5) أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدارسة على المحور الأول والتي جاءت كما يلي، السؤال الأول بمتوسط بلغ 4,04، يليه السؤال الثاني بمتوسط قدر بـ 3,53، أما السؤال الثالث فقد بلغ متوسطُه 3,97، في حين السؤال الرابع قدر متوسطُه بـ4,09، أما السؤال الخامس فقد بلغ متوسطُه 3,95 وقد قُدر متوسط السؤال السادس بـ3,21، في حين بلغ متوسط السؤال السابع 3,58 أما متوسط السؤال الثامن فقد بلغ 3,80، ومتوسط السؤال التاسع قدر بـ4,12، أما متوسط السؤال العاشر فقد بلغ 3,13، وأخيرا متوسط السؤال الحادي عشر والذي قدر بـ3,70.

يتبيّن من خلال الجدول رقم (8) أن أغلب المتوسطات الحسابية لأسئلة المحور الأول "وجود الأخطاء أو الغش يؤثر على رأي محافظ الحسابات في القوائم المالية" جاءت مرتفعة، وهذا بناء على قيم "t" التي كانت كلها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0,01) ولصالح المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة، باستثناء السؤال السادس والعاشر حيث أن قيمة اختبار الدلالة الإحصائية "t" لم تأتي فيها دالة وبناء عليه يمكن القول بأن فرضية الدراسة القائلة بـ: وجود الأخطاء أو الغش يؤثر على رأي محافظ الحسابات في القوائم المالية " قد تحققت.

تبين من خلال الجدول أعلاه ومن خلال الرسم الموالي له أنّ:

- العبارة رقم(1): "تعبر مخرجات النظام المحاسبي المالي عن واقع الفعلي لنشاط المؤسسة" على متوسط حسابي قدره 4,04 وقيمة (t) بـ13,497، مما يُعبر عن نظرة محافظي الحسابات العامة إلى القوائم المالية، وهي نظرة ايجابية تعطي لهم أريحية بأن القوائم المالية لا تحتوى أخطاء جوهرية أو غشا في مجملها، هذا في رأينا ما يتنافى مع المتطلبات ذات العلاقة بمراجعة القوائم المالية والتي تحتوى في مضمونها نظرة الشك المهني.
- العبارة رقم (2): "المحاسب بخبرته قادر على تجنب أخطاء القوائم المالية" تحصلت على متوسط حسابي قدره 3,53 وقيمة (t) بـ3,830، يدل على أن محافظ الحسابات مدرك لمسؤوليته وأن خبرته تمنحه المقدرة على تحليل وتفسير واكتشاف الأخطاء التي يمكن أن تحتويها القوائم المالية.
- العبارة رقم(3): "محافظ الحسابات بخبرته قادر على تدارك الغش في القوائم المالية"، تحصلت على متوسط حسابي يقدر بـ3,97 وقيمة (t) بـ9,070، هي أيضا نظرة بأن للخبرة المهنية أهمية في قدرة محافظ الحسابات على اكتشاف الغش في القوائم المالية، وتحليله وأيضا معرفة أسبابه.
- العبارة رقم(4): "نوع الخطأ يوثر على نوعية الرأي الذي يدلي به محافظ الحسابات حول مصداقية القوائم المالية "تحصلت على انحراف معياري قدره 4,09 وقيمة (t) بـ10,592 تؤكد نظرة محافظي الحسابات الى أن نوع الخطأ (حجمه) يؤثر على نوع الرأي الذي سيدلي به في تقريره، الخطأ البسيط ليس كالخطأ الجوهري.
- العبارة رقم(5): "نوع الغش يؤثر على نوعية الرأي الذي يدلي به محافظ الحسابات حول مصداقية القوائم المالية" جاء متوسطها الحسابي بمعدل 3,95 وقيمة (t) بـ7,569 وهي عبارة دالة، مما يعني أن محافظ الحسابات يدرك أهمية مثلث الغش وما يحتويه من دوافع وفرص لارتكاب الغش وقدرة الأفراد على التبرير المنطقي لتصرفاتهم (المغشوشة) هذا من جهة، أو أن الرأي الذي سيدلون به عموما يتحكم به نوع الغش أي إذا كان غشا بسيطا فإن الرأي في تقريره النهائي لن يتأثر والعكس بالعكس، وهذا ما لم تنص عليه معايير المراجعة حيث أن الغش يعتبر غشا مهما كان حجمه أو طبيعته.
- العبارة رقم(6): "في حالة وجود خطأ جوهري في القوائم المالية، يكون الرأي المتحفظ هو الأنسب" تحصلت على متوسط حسابي قدر بـ3,21 وقيمة (t) بـ 1,547، هو ما يؤكد أن الخطأ الجوهري يؤثر على قرار أصحاب المصلحة ومنه فإن محافظ الحسابات لا يجلي برأي متحفظ.

- العبارة رقم(7): "في حال وجود تحريف جوهري وخروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما يكون الرأي السلبي المعاكس هو الأنسب" تحصلت على متوسط حسابي قدره3,58 وقيمة (t) بـ4,653 هذا ما يدل على أن نوع التحريف سواء كان خطأ جوهري أو غش فإن رأي محافظ الحسابات يتأثر به وذلك بإصداره لتقرير يتضمن رأي سلبي عن عدالة ومصداقية القوائم المالية.
- العبارة رقم(8): "عدم تمكن محافظ الحسابات من التوصل لرأي عن مدى عدالة ومصداقية القوائم المالية، يقوم بالامتناع عن ابداء الرأي في تقريره" تحصلت على متوسط حسابي قدره 3,80 وقيمة (t) بـ 5,003، أي أن محافظي الحسابات يؤكدون ذلك.
- العبارة رقم(9): "يعتبر التقرير النظيف القياسي الأكثر استعمالا من قبل محافظي الحسابات" بمتوسط حسابي يقدر بـ4,12 وقيمة (t) بـ12,908 وهذا التقرير يعبر عن قوائم مالية تُعرض بعدالة ومصداقية.
- العبارة رقم(10): "استنتاج محافظ الحسابات أن القوائم المالية لم تعرض بعدالة، يقوم بالامتناع عن إبداء رأيه في التقرير" تحصلت على متوسط حسابي قدر بـ3,14، من وجهة نظر محافظي الحسابات فإنه في حال استنتاج العرض غير العادل للقوائم المالية، لا يتم الامتناع عن إبداء الرأي وذلك بمقارنتها مع قيم(t) التي كانت عند0,973 وهي عبارة غير دالة.
- العبارة رقم(11): "في حال حصول محافظ الحسابات على أدلة تثبت أعمال غش في القوائم المالية، يكون الرأي السلبي هو الأنسب" تحصلت هذه العبارة على متوسط حسابي بـ3,70 وبالمقارنة مع قيم (t) المقدرة بـ0,97 فإن العبارة مؤكدة من قبل أطراف العينة.

وبصفة عامة ومن خلال تحليل النتائج تبين أن محافظ الحسابات وأثناء قيامه بإعداد تقريره، فإنه يعتمد على النتائج المتوصل إليها أثناء عملية المراجعة، كما لاحظنا أن نوع وحجم كل من الخطأ والغش يؤثر على نوع الرأي الذي سيدلي به محافظ الحسابات في تقريره النهائي، وأن عينة محافظي الحسابات المدروسة أبدت وعيا بكل ما سبق ذكره.

ثانيا. الفرضية الجزئية الثانية

تتم معالجة هذه الفرضية من خلال قاعدة الاستبيان ومخرجات نظام spss.

نصت الفرضية الجزئية الثانية لهذه الدارسة على: "محافظ الحسابات شخص مهني مسؤول ومؤهل للاكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية"، بعد المعالجة الاحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم (9): الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي في البعد الثاني

الدرجة الكلية	حجم العينة	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 27			
					T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
محافظ الحسابات شخص مهني مسؤول ومؤهل لاكتشاف الاخطاء والغش	41	34,58	4,94	7,58	9,81	40	0,00	دال عند 0,01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم(6): الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي في البعد الثاني

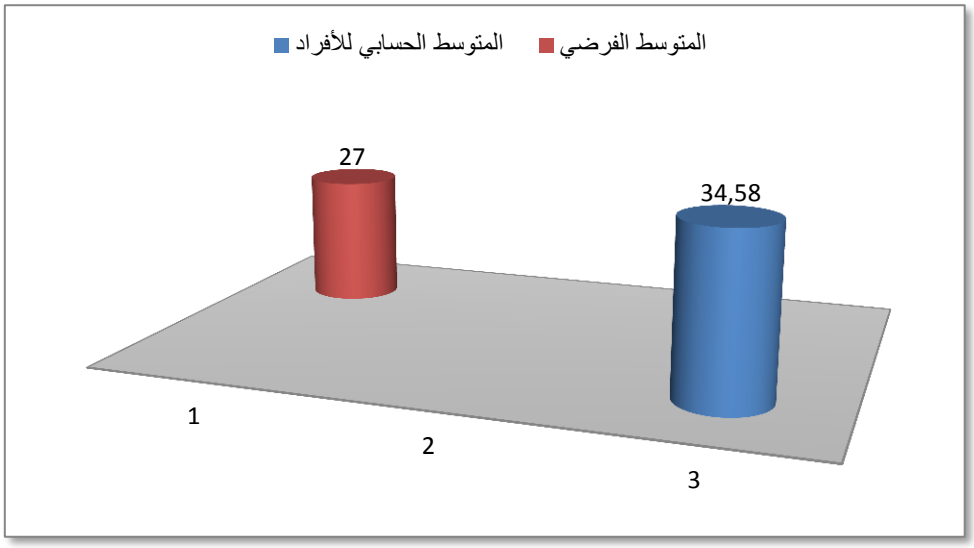

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج المبين بالجدول رقم (9)، والشكل رقم (6) أعلاه، نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على البعد الثاني الذي بلغ 34,58 أنه أعلى من المتوسط الفرضي المقدر بـ27. وبناء عليه فإن محافظ الحسابات شخص مهني مسؤول ومؤهل للاكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية هذا ما أكدته قيمة "t" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها 9,81 وهي قيمة موجبة "أي أن الفروق لصالح المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة" دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0,01).

ومن خلال التحليل الإحصائي نلاحظ أن الفرضية القائلة "محافظ الحسابات شخص مهني مسؤول ومؤهل للاكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية"، بنسبة تأكد 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بما نسبته 1%.

هذا ما يعني موافقة عينة الدراسة على مجمل الفقرات التي تعبر عن ذلك، مما يعزز الثقة في محافظي الحسابات والتقارير الصادرة عنهم، وتمكين أصحاب المصلحة من اتخاذ القرارات المناسبة خلال استعمالهم للقوائم المالية، ويؤكد أن محافظ الحسابات يتبع خطة عامة واجراءات كافية ويدرك مسؤولياته جرّاء اكتشافها، وذلك من خلال الإجابات المقدمة من قبل العينة محل الدراسة التي أكدت في مجملها على مجموع الفقرات الموضحة في الاستبيان المقدم لهم، والتي جاءت كلها حول طبيعة الإجراءات التي يتبعها محافظ الحسابات والمعاملات أثناء أدائه لعمله، وأثناء اكتشاف أي خطأ (خطأ جوهري) أو غش.

ثالثا. الفرضية الجزئية الثالثة

نصت الفرضية الجزئية الثالثة لهذه الدارسة على: " لا تنتهي مهمة محافظ الحسابات بتاريخ إصدار التقرير"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم (10): الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي في المحور الثالث

الدرجة الكلية	حجم العينة	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 21			
					t	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
انتهاء مهة محافظ الحسابات	41	25,43	3,13	4,43	9,09	40	0,00	دال عند 0,01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم(7): الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي في البعد الثاني

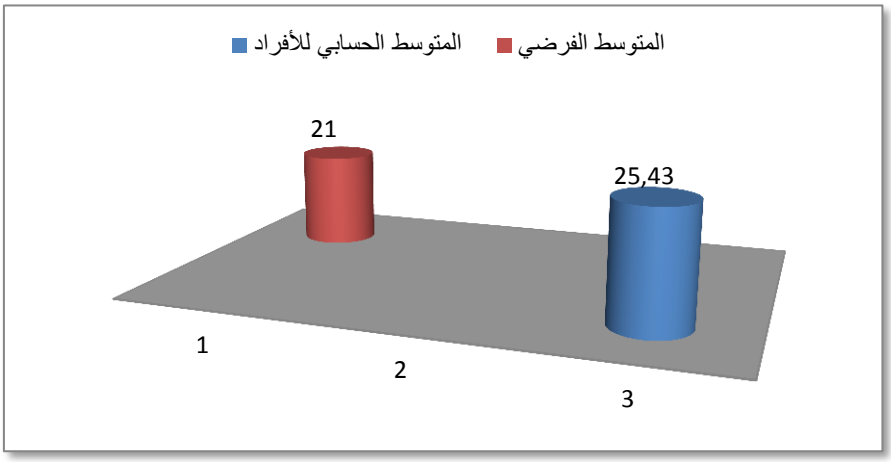

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج المبينة بالجدول رقم (10) والشكل رقم (7) أعلاه نلاحظ، بناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على البعد الثاني والذي بلغ 25,43 أنه أعلى من المتوسط الفرضي والمقدر بـ21. بناء عليه فإن مهمة محافظ الحسابات فعلا لا تنتهي بتاريخ إصدار التقرير، وهذا ما أكدته قيمة "t" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها 9,09 وهي قيمة موجبة "أي أن الفروق لصالح المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة" ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0,01)، ومنه تم قبول فرضية الدراسة القائلة "لا تنتهي مهمة

محافظ الحسابات بتاريخ إصدار التقرير"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

هذا ما يعني إدراك مجموع محافظي الحسابات بمسؤوليتهم بعد إصدارهم التقرير، حول الأخطاء والغش في القوائم المالية، وتحملهم إياها، واتباعهم كافة الإجراءات في حال اكتشاف هذا الخطأ أو هذا الغش.

خلاصة الفصل الثاني:

ناقش هذا الفصل من خلال الدراسة الميدانية مدى مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية وهذا في اطار البيئة الجزائرية، عن طريق عرض استبيان على عينة من محافظي الحسابات، وقُسم الاستبيان إلى أربعة محاور، تناول المحور الأول الأسئلة العامة عن عينة الدراسة، المحور الثاني احتوى تأثير وجود، ونوع الانحرافات في القوائم المالية على نوعية الرأي الذي سيبديه محافظ الحسابات في تقريره، أما المحور الثالث فاحتوى على الجانب الشخصي والمهني لمحافظ الحسابات، والمحور الرابع فاعتبر فرضية انتهاء مهنة محافظ الحسابات فور تاريخ اصدار التقرير. ومن خلال هذه المحاور تمكنا من التوصل الى النتائج المحددة لمعالم الاشكالية ومناقشة فرضيات الدراسة.

الخاتمة العامة

مقدمة عامة

فهرس المحتويات

الفصل الأول

الإطار النظري للمراجعة الخارجية وواقع محافظة الحسابات في الجزائر

1. التأصيل العلمي للمراجعة الخارجية.
2. واقع مهنة محافظة الحسابات في الجزائر.
3. مسؤولية محافظ الحسابات عن مراجعة القوائم المالية واكتشاف الأخطاء والغش فيها

الملاحق

قائمة المراجع

:﴿فأمّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ﴾

الرَّعد/16

:﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ﴾

البقرة/31

فهرس الجداول و الأشكال والملاحق

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي لمسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش

1. منهجية الدراسة الميدانية
2. التحليل الاحصائي واختبار فرضيات الدراسة

إهداء وشُكر

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ اعتماد القوائم المالية بعد مصادقتها من محافظ الحسابات من قبل المستخدمين لها، يضُم في طياته إدراك هؤلاء بأن هذه القوائم خالية من الأخطاء الجوهرية والغش، وجاءت نتيجة بذل العناية المهنية اللازمة من قبل محافظ الحسابات وصولا إلى إبداء الرأي الفني المحايد بها، وما يتضمنه تقريره من موضوعية وإفصاح لأهم الأحداث التي لها تأثير مادي على هذه القوائم، ومن خلال الدراسة توصلنا إلى أن محافظ الحسابات ملزم بوضع برنامج وخطة عمل يتناسب والعمل المناط به، بالإضافة إلى طلبه أدلة الإثبات للتأكد من الأرصدة الظاهرة في القوائم المالية، وأن لا يعتمد كليا على ما قُدم له من معلومات بل عليه ممارسة الشك المهني خلال تأدية هذا البرنامج وهذه الخطة.

أولا. نتائج اختبار الفرضيات:

فبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الدراسة توصلنا إلى نتائج خاصة باختبار الفرضيات كالتالي:

الفرضية الأولى: "**وجود أخطاء أو غش يؤثر على رأي محافظ الحسابات في القوائم المالية**" توصلنا من خلال الدراسة النظرية إلى أن محافظ الحسابات يمكن أن يدلي بـ أربعة أنواع من الرأي في تقريره وذلك حسب ظروف المراجعة والنتائج المتوصل إليها وما تحتويه القوائم المالية من أخطاء أو غش من عدمه وبإسقاط الدراسة النظرية على الجانب الميداني والممثل في اختبار فرضية المحور الأول من استبيان الدراسة، وذلك من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة على مختلف العبارات المكوِنة لها، التي كانت في مجملها تدل على أن رأي محافظ الحسابات حول مصداقية وعدالة القوائم المالية يعتمد أساسا على ما خلُصت به عملية المراجعة، ونوعية الخطأ وحجمه، ووجود الغش، وهذا يُخوّل لنا القول بأن الفرضية الأولى محققة.

الفرضية الثانية: "**محافظ الحسابات شخص مهني مسؤول ومؤهل لاكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية**" استخلصنا في الفصل الأول النظري كيفية وشروط تعيين محافظ الحسابات، وتطرقنا إلى معايير المراجعة التي تضمن التأهيل العلمي والعملي لمحافظ الحسابات وأيضا معايير العمل الميداني، فهي تضمن خطة وإشراف ملائم على المساعدين، ومنهجية عمل تخول له بالضرورة إمكانية اكتشاف الأخطاء والغش، هذا عن جانب التأهيل، أما من جانب المسؤولية، فإن محافظي الحسابات لا يعطون رأيا قاطعا عن صحة وعدالة القوائم المالية، خاصة وأن هذا الأخير لا يقوم بمراجعة تفصيلية كاملة لجميع العمليات، وأن القيام

بهذا العمل ينطوي عليه تكاليف باهظة لا تبررها الأحوال العادية، وهذا ما أكدته أفراد عينة الدراسة بالموافقة على مجمل عبارات هذا المحور، مما يعني أن الفرضية محققة.

الفرضية الثالثة: "لا تنتهي مهمة محافظ الحسابات بتاريخ اصدار التقرير" وقد أوضحنا في الجانب النظري بأن الأحداث اللاحقة هي تلك الأحداث الواقعة بين تاريخ الكشوف المالية وتاريخ تقرير محافظ الحسابات والتي أُعلم بها محافظ الحسابات بعد تاريخ تقريره، ومن خلال معايير المراجعة الجزائرية أنه لا يلتزم محافظ الحسابات بالقيام بإجراءات مراجعة على القوائم المالية بعد تاريخ إصدار تقريره، لكن وإذا صادف أن أعلمت الإدارة محافظ الحسابات، بعد إصدار تقريره وقبل المصادقة على الكشوف المالية، بحدث من شأنه أن يحدث تعديلات على التقرير إن هو علم بها عند إصداره فعليه إما مناقشة هذه المسألة مع الإدارة، وإذا لزم الأمر مع القائمين على الحكم في المؤسسة, وإما تحديد ما إذا كان ينبغي تعديل القوائم المالية، واتخاذ الإجراءات المناسبة، والتي تم ذكرها في الفصل الأول، بتطبيق ما ورد في الجانب النظري مع الجانب التطبيقي. ومن خلال إجابات عينة الدراسة، فقد تمت الموافقة على كل أسئلة هذا المحور، وأبدت عينة الدراسة إدراكا عن مدى مسؤوليتهم بعد تاريخ إصدار التقرير، مما يعني أن الفرضية محققة.

ثانيا. نتائج الدراسة:

- ✓ يقوم محافظ الحسابات بتصميم إجراءاته في إطار يكفي للاكتشاف الأخطاء والغش؛
- ✓ يقوم محافظ الحسابات باتباع منهجية عمل، تؤدي به إلى الحصول على أدلة الإثبات الكافية لإبداء رأيه حول القوائم المالية، وإعداد تقرير كمرحلة نهائية يبين فيه النتائج التي توصل إليها؛
- ✓ الحصول على تأكيد كاف بأن الأخطاء التي يمكن أن تترك آثارا جوهرية على القوائم المالية، والغش قد عولجت وتم إظهارها بطريقة صحيحة في القوائم المالية؛
- ✓ مسؤولية محافظ الحسابات عن الإخفاق في اكتشاف الخطأ أو الغش تنشأ فقط عندما يكون هذا الإخفاق ناتجا عن إخلاله بأخلاقيات ممارسة المهنة وعدم تبنيه لمعايير المراجعة المقبولة عموما؛
- ✓ الغش الذي يُرتكب خلال الفترة التي غطّاها محافظ الحسابات ويكتشف في وقت لاحق لا يعد قرينة على إهمال منه، إذا كانت اجراءات المراجعة قد تمت بحرص وعناية مهنية وفقا لمعايير المراجعة المقبولة عموما.

ثالثا. التوصيات:

- ✓ سَن دستور لآداب وسلوك المهنة ذاتها وفي مستوى تطلعات المراجعين يلتزم به الجميع، مما يؤدي الى رفع مكانة المهنة والمهنيين في المجتمع ويجب أن يشمل محورين رئيسيين، مبادئ السلوك الأخلاقي التي يجب توافرها في محافظ الحسابات، وقواعد سلوك المهنة؛
- ✓ من أجل تجسيد الدور الفعلي والحقيقي لمحافظ الحسابات بمنظومة المؤسسات الجزائرية، لابد من الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ترسيخ الركائز الأساسية وقواعد سلوك المهنة، والتوعية العامة بدور وأهمية هذا الأخير في الارتقاء بالاقتصاد وضمان حقوق كل من له حق؛
- ✓ تبني الجزائر لمعايير المراجعة الدولية، من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لتلك المعايير؛
- ✓ توسيع مسؤولية محافظ الحسابات الخاصة باكتشاف الأخطاء والغش، وتوضيحها؛
- ✓ تفعيل برامج التعليم والتدريب المهني المستمر لعملية مراجعة الحسابات خصوصا على مستوى المؤسسات؛
- ✓ عقد دورات تدريبية، وندوات متخصصة وكذا مؤتمرات علمية بصفة مستمرة، وهذا بقصد التوعية بدور محافظ الحسابات؛
- ✓ إدراج مقياس خاص بأخلاقيات مهنة محافظ الحسابات، بغية ادخال تعزيز الثقافة بأخلاقيات المهنة وترسيخها في الأذهان؛
- ✓ على محافظ الحسابات اتخاذ الاجراءات اللازمة من خلال ابلاغ كافة الأطراف عن الخطأ أو الغش المكتشف أو المحتمل حدوثه وذلك من خلال ابداء الرأي المتحفظ أو السلبي؛
- ✓ على محافظ الحسابات مراجعة العمليات الصغيرة العديدة، هذه العمليات إذا أُضيفت واحدة إلى الأخرى فإنها تشكل مؤشرا هاما لنتائج المؤسسة؛

رابعا. آفاق الدراسة:

يعتبر موضوع مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية موضوعا لطالما أثار الجدل خاصة بعد الأزمة العالمية المالية وانهيار أكبر شركة مراجعة في العالم(شركة آرثر أندرسون) Arther Andersen لذلك ارتأينا أن نقترح بعض المواضيع المكملة والمنصبة في سياق الدراسة:

- ✓ مدى التزام محافظي الحسابات في الجزائر بتطبيق معيار المراجعة رقم240؛
- ✓ مساهمة المراجعة الخارجية في دعم الرقابة الجبائية والحد من التهرب الضريبي؛
- ✓ منهجية محافظ الحسابات وفق التدقيق المبني على المخاطر؛
- ✓ أثر أخلاقيات مهنة المراجعة في البيئة الجزائرية.

قائمة المراجع

أولا. باللغة العربية

أ/ الكتب:

1. أحمد عبد المولى الصباغ وآخرون، **أساسيات المراجعة ومعاييرها**، القاهرة، مصر، 2008.
2. ألفين أرنيز، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ للنشر، القاهرة، مصر، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، 2005.
3. زاهرة عاطف سواد، **مراجعة حسابات التدقيق**، الطبعة الأولى، دار الراية للتوزيع والنشر، عمان، 2009.
4. كمال عبد السلام علي، **أصول علم المراجعة**، المنصورة، مصر، 2004.
5. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
6. محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2008.
7. محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الاسكندرية.
8. محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
9. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أسس المراجعة الخارجية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.
10. صالحي محمد، **التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة**، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2016.
11. رضا خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية في المؤسسة**، دار هومة، الجزائر، 2003.
12. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات-الناحية النظرية والعلمية-**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2002.
13. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
14. خالد راغب خطيب، خليل محمود الرفاعي، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

ب/ المذكرات والرسائل الجامعية:

15. حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، رسالة ماجستير في المحاسبة، علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009.

16. محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير المالية الدولية ومدى امكانية تطبيقها في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

17. محمد جمال عبد القادر النزلي، **ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن شركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2009.

18. عمر شريقي، **التنظيم المهني للمراجعة**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.

19. رقيق بن عيسى، **التدقيق المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية ومعايير التقارير المالية الدولية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2009–2010.

20. شرين مصطفى الحلو، المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية تجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012.

ج/ المجلات والدوريات:

21. هدى خليل إبراهيم الحسيني، مسؤولية مراقب الحسابات، ديوان الرقابة المالية.

22. جمعية المدققين الداخليين، الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق، مارس2012.

23. منذر طلال مومني، معاذ أبو الرب، مدى التزام مدققي الحسابات الفلسطينيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم(240)، العلوم الإدارية، المجلد37، العدد2، 2010.

24. نضال شحيت ظاهر، آخرون، منهج التدقيق وفق أسلوب المخاطر، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، العراق.

25. سامر هايل الصباغ، حسين أحمد دحدوح، مدى التزام مدققي الحسابات الفلسطينيين بتقييم عوامل مخاطر الاخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد12، العدد2، 2016.

26. فتحي طيطوس، دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان2013، جامعة طاهر مولاي، سعيدة، الجزائر.

د/ القوانين:

27. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد19، قرار مؤرخ في29رجب 1429 الموافق 26يونيو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

28. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد42، قانون رقم10−01 مؤرخ في 16رجب عام 1431الموافق 29يونيو 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

29. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد30، مرسوم تنفيذي رقم11−202 مؤرخ في 26ماي 2011، يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال ارسالها.

30. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد43، مرسوم تنفيذي رقم21−288 مؤرخ في21 يوليو 2012، يتضمن انشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب وتنظيم سيره.

هـ/ أخرى

31. المعيار الدولي للتدقيق رقم (700)، تقرير المدقق حول البيانات المالية.

32. المعيار المحاسبي الأول، عرض البيانات المالية.

33. المعيار الدولي للتدقيق رقم (400)، تقدير المخاطر والرقابة الداخلية.

34. المعيار الدولي للتدقيق رقم (320)، الاهمية النسبية (المادية) في التدقيق.

35. المعيار الدولي للتدقيق رقم(200)، الهدف والمبادئ الأساسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية.

36. المعيار الدولي للتدقيق رقم (300)، التخطيط.

37. المعيار الدولي للتدقيق رقم (500)، تقدير أدلة الاثبات.

38. المعيار الدولي للتدقيق رقم (230)، التوثيق.

39. المعايير الجزائرية للتدقيق رقم (210)، اتفاقيات حول أحكام مهمة التدقيق.

40. المعايير الجزائرية للتدقيق رقم (560)، الأحداث اللاّحقة.

ثانيا/ باللغة الأجنبية

41. INTERNATIONAL STANDARD ON AUDITING 210; **AGREEING THE TERMS OF AUDIT ENGAGMENTS**.
42. INTERNATIONAL STANDARD ON AUDITING 240; **THE AUDITOR'S RESPONSIBILITIES RELATING TO FRAUD IN AN AUDIT OF FINANCIAL STATEMENTS**.
43. INTERNATIONAL STANDARD ON AUDITING 200; **OVERQLL OBJECTIVES OF THE INDEPENDENT AUDITOR AND THE CONDUCT OF AN AUDIT IN ACCORDANCE ZITH INTERNATIONAL STANDARDADS ON AUDITING**.

الملاحق

قائمة الأساتذة المحكمين.

	الأستاذ	الجامعة
1	الدكتور إسماعيل سبتي	المسيلة
2	الأستاذ الدكتور يحيى سعيدي	المسيلة
3	الدكتور عيسى بدروني	المسيلة
4	الدكتور حسين بلعجوز	المسيلة
5	الأستاذ رشيد عريوة	المسيلة

استمارة البحث.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف / المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

في: .....

الولاية: المسيلة

إلى السيّد: .....

سيّدي/ سيدتي: السلام عليكم ورحمة الله؛

في إطار تحظير موضوع بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، والمعنون بـ:

مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية

ـ دراسة عينة من محافظي الحسابات ـ

نستسمحكم المشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على فقرات هذا الإستبيان، علمًا أن معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي، ونشكركم مسبقًا على مساعدتكم في إتمام هذه الدراسة.

حتى تكون نتائج الدراسة واضحة؛ يسرنا معرفة رأيكم الدقيق عن طريق الإجابة على بديل واحد فقط من البدائل المذكورة في الإستبيان بوضع إشارة (×) في المكان الذي ترونه مناسب؛

يسرنا التواصل معكم من أجل الإفادة والاستفادة منكم عن طريق البريد الالكتروني التالي:

الطلبة:

لكحالي مريم

عقبة عبد الكبير

المشرف:

الدكتور سبتي إسماعيل

المحور الأول: البيانات العـــــــــــامة

يرجى التكرم بوضع إشارة (×) في المكان المناسب.

1

العمر	أقل من 25 سنة	من 25 سنة إلى 35 سنة	من 36 سنة إلى 40 سنة	من 41 سنة إلى 50 سنة	51 سنة فأكثر

2

المستوى العلمي	ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	ديبلوم مهني

3

عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	من 11 سنة إلى 16 سنة	من 17 سنة إلى21 سنة	22 سنة فأكثر

المحور الثاني: وجود أخطاء أو غش يؤثر على رأي محافظ الحسابات في القوائم المالية ؟

الرقم	فقرات الاستبيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تعبر مخرجات النظام المحاسبي المالي عن الواقع الفعلي لنشاط المؤسسة.					
2	المحاسب بخبرته قادر على تجنب أخطاء القوائم المالية.					
3	محافظ الحسابات بخبرته قادر على تدارك الغش في القوائم المالية.					
4	نوع الخطأ يؤثر على نوعية الرأي الذي يدلي به محافظ الحسابات حول مصداقية القوائم المالية.					
5	نوع الغش يؤثر على نوعية الرأي الذي يدلي به محافظ الحسابات حول مصداقية القوائم المالية.					
6	في حالة وجود خطأ جوهري في القوائم المالية، يكون الرأي المتحفظ هو الأنسب.					
7	في حال وجود تحريف جوهري وخروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما يكون الرأي السلبي المعاكس هو الأنسب.					
8	عدم تمكن محافظ الحسابات من التوصل لرأي عن مدى عدالة القوائم المالية، يؤدي به إلى الامتناع عن إبداء الرأي في تقريره.					
9	يعتبر التقرير النظيف القياسي أكثر أنواع التقارير إستعمالا من قبل محافظي الحسابات.					
10	إستنتاج محافظ الحسابات أن القوائم المالية لم تعرض بعدالة، يقوم بالامتناع عن ابداء الرأي.					
11	في حال حصول محافظ الحسابات على أدلة تثبت أعمال غش في القوائم المالية، يكون الرأي السلبي هو الأنسب.					

المحور الثالث: محافظ الحسابات شخص مهني مسؤول ومؤهل للاكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية.

الرقم	فقرات الاستبيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يقوم محافظ الحسابات بالاطلاع على محاضر مجلس الإدارة.					
2	يتبع محافظ الحسابات خطة عامة لطبيعة ونطاق العملية.					
3	يقوم محافظ الحسابات لدى اكتشاف أي خطأ جوهري أو غش بإبلاغ الجهة المسؤولة المناسبة.					
4	يقوم محافظ الحسابات بإجراء مقابلات دورية مع الموظفين الذين لديهم علاقة في مجالات توجد فيها مخاطر تحريف جوهري وتلاعب في البيانات المالية.					
5	يقوم محافظ الحسابات بإجراء تحليل حسابات افتتاحية مختارة في الميزانية لبيانات مالية لسنوات سابقة.					
6	يستعين محافظ الحسابات بخبراء مختصين في التحقق من تقدير القيم العادلة لأصول المؤسسة.					
7	خلال ممارسة المهنة يحرص محافظ الحسابات على التحقق من الأصول الثابتة.					
8	يقوم محافظ الحسابات بتوثيق الإنحرافات ويقوم بالتقرير عنها أثناء أداء عملية المراجعة.					
9	في حال وجود خطأ جوهري أو تلاعب في الحسابات المالية وامتناع الادارة عن تصويب الخطأ الجوهري الناتج عنه، يقوم محافظ الحسابات باتخاذ الموقف المناسب في تقريره النهائي.					

المحور الرابع: تنتهي مهمة محافظ الحسابات بتاريخ إصدار التقرير

الرقم	فقرات الاستبيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يعتبر محافظ الحسابات ملزما قانونا باتباع إجراءات جديدة على القوائم المالية بعد صدور تقريره إذا حدث خطأ أو غش مؤكد.					
2	في حال التأكد من وجود خطأ أوغش بعد صدور التقرير، يقوم محافظ الحسابات ببحث الأمر مع الإدارة والطلب منها تعديل القوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة.					
3	يقوم محافظ الحسابات بتعديل التقرير أي بإصدار تقرير جديد يتناسب مع الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية المكتشفة.					
4	في حالة رفض إدارة المؤسسة الإفصاح عن المعلومات الجديدة المكتشفة، يقوم محافظ الحسابات بإبلاغ كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا وعدم الربط بين تقريره وبين القوائم المالية من الآن فصاعدا.					
5	يتعين على محافظ الحسابات إخطار الأطراف ذات المصلحة بوجوب عدم الإعتماد على التقرير مستقبلا.					
6	يوجه محافظ الحسابات تقريره النهائي إلى مجلس الادارة.					
7	يدلي محافظ الحسابات ببعض المعلومات حول قضايا معينة للجهات الرسمية أو القضائية.					

مع خالص شكري وتقديري لشخصكم الكريم.

قائمة الملاحق

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 25 الى 35 سنة	10	24.4	24.4	24.4
	من 36 الى 40 سنة	12	29.3	29.3	53.7
	من 41 الى 50 سنة	14	34.1	34.1	87.8
	من 51 سنة اكثر	5	12.2	12.2	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

العلمي المستوى

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	26	63.4	63.4	63.4
	ماستر	13	31.7	31.7	95.1
	دكتوراه	1	2.4	2.4	97.6
	مهنى ديبلوم	1	2.4	2.4	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

المهنية الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	8	19.5	19.5	19.5
	سنوات 10 الى 5 من	8	19.5	19.5	39.0
	سنة16 الى 11 من	9	22.0	22.0	61.0
	سنة 21 الى 17 من	12	29.3	29.3	90.2
	فأكثر سنة 22	4	9.8	9.8	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
س1	41	4.0488	.49755	.07771
س2	41	3.5366	.89715	.14011
س3	41	3.9756	.68876	.10757
س4	41	4.0976	.66351	.10362
س5	41	3.9512	.80471	.12567
س6	41	3.2195	.90863	.14190
س7	41	3.5854	.80547	.12579
س8	41	3.8049	1.03004	.16086
س9	41	4.1220	.55656	.08692
س10	41	3.1463	.96335	.15045
س11	41	3.7073	1.28926	.20135

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
س1	13.497	40	.000	1.04878	.8917	1.2058
س2	3.830	40	.000	.53659	.2534	.8198
س3	9.070	40	.000	.97561	.7582	1.1930
س4	10.592	40	.000	1.09756	.8881	1.3070
س5	7.569	40	.000	.95122	.6972	1.2052
س6	1.547	40	.130	.21951	-.0673-	.5063
س7	4.653	40	.000	.58537	.3311	.8396
س8	5.003	40	.000	.80488	.4798	1.1300
س9	12.908	40	.000	1.12195	.9463	1.2976
س10	.973	40	.337	.14634	-.1577-	.4504
س11	3.513	40	.001	.70732	.3004	1.1143

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
مهني شخص الحسابات محافظ	41	34.5854	4.94962	.77300

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 27					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
مهني شخص الحسابات محافظ	9.813	40	.000	7.58537	6.0231	9.1477

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
الحسابات محافظ مهمة	41	25.4390	3.13088	.48896

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 21					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
الحسابات محافظ مهمة	9.078	40	.000	4.43902	3.4508	5.4273

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية، وكذلك طريقة عمله، وذلك من خلال معرفة مدى التزامه بالمسؤولية المهنية المنوطة به ومدى توفر الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية، ومدى التزامه بتخطيط عملية المراجعة، وقدرته على اكتشاف الانحرافات وكذلك مخاطر عملية المراجعة التي يمكن أن تواجهه.

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أن محافظ الحسابات يلتزم بمراجعة القوائم المالية وفق معايير المراجعة الدولية.

الكلمات المفتاحية:

محافظ الحسابات، القوائم المالية، الأخطاء والغش.

Abstract

The main objective of this study is to determine the responsibilities of accounts commissaries, discovering faults and cheating in the financial lists and his work manner, this is would be through knowledge of his commitment with the professional responsibilities, availability of scientific competence and Professional Expertise and his commitment with planning the review operation and his capabilities to discover the Deviations and the consequences of the review operation that he can face

This study reached to many results, among the important is that the accounts commissaries takes in charge reviewing the financial lists according to the international standards

Key words

accounts commissaries, financial lists, faults, cheating